جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية
بعنوان

الاتفـــاق الجنـــائـــي

إعداد الطالب:
بوقرة عبد العزيز

إشراف الأستاذة:
الدكتورة موسى عائشة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
د. قحقاح وليد	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
د. موسى عائشة	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا
د. بوساحية السايح	أستاذ تعليم عالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون الخاص

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية
بعنوان

الاتفـــاق الجنـــائـــي

إعداد الطالب:
بوقرة عبد العزيز

إشراف الأستاذة:
الدكتورة موسى عائشة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
د. قحقاح وليد	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا
د. موسى عائشة	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا
د. بوساحية السايح	أستاذ تعليم عالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

الكلية لا تتحمل أي مسؤولية على ما يرد في هذه المذكرة من آراء.

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَانِ الرَحِيمْ

قال تعالى: "إِذ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنّاً وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (8) اقْتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ اِطْرَحُوهُ أَرْضَا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُواْ مِن بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ (9)"

شكـــروعرفـــان

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وعلى آله وصحبه وآل بيته أجمعين وبعد:

الحمد لله والفضل والشكر كله لله الذي أنار لي دربي وأعانني على إتمام إنجاز هذا البحث المتواضع، لا يسعني في مثل هذا المقام إلا أن أتوجه بأعظم عبارات الشكر والامتنان والتقدير لجميع من أعانني في إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة الدكتورة موسى عائشة والتي تكرمت علينا بتحمل مشقات الإشراف على هذه الدراسة وجادت علينا بكل ما تملك من معلومات ونصائح مما ساعد ذلك في عملية إتمام إنجاز هذا العمل بالشكل المطلوب فبارك الله فيك وجزاك الله عنا خيرا وأدامك ذخرا للعلم والمعرفة لكل باحث كما وأتوجه بالشكر والامتنان كذلك لجميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية كل بصفته وكل بمكانته.

الإهـــــــــداء

بعد حمد المولى عز وجل والثناء عليه والصلاة على خير خلق الله نبينا المصطفى عليه الصلاة والسلام .

أهدي ثمرة جهدي وتعبي هذا :

- إلى الذين هما أغلى من روحي والدي الكريمين حفظهما الله تعالى وأطال في عمريهما وجعلهما تاج فوق رؤوسنا .

- إلى جميع إخوتي وأخواتي وسندي في الحياة وكل العائلة الكريمة وكل الأقارب الأعزاء .

- إلى جميع الأصدقاء والأحبة كل بمكانته وكل بصفته .

- إلى كل الزملاء والزميلات الذين قضيت معهم أعواما دراسية جميلة

بوقرة عبد العزيز

قائمـــة المختصـرات:

الاختصار	الدلالة
ص	الصفحة
ق ع ج	قانون العقوبات الجزائري
د ط	دون طبعة
د ب ن	دون بلد نشر

مقدمـــــة

من المعلوم قطعا أن ظاهرة الجريمة قديمة قدم البشرية فقد نشأت مع بدايات نشأة الإنسان وذلك من خلال ما دل عليه القرآن الكريم في جريمة قتل هابيل لأخيه قابيل وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى عرقية وأزلية هاته الآفة وتأصلها في المجتمعات والأمم.

ولقد انحصرت ظاهرة الجريمة في القديم على مفهوم تقليدي فكانت تقوم على أساس الضرر المادي الواقع مع اختلاف المصلحة، ولكن ومع مرور الوقت وتطور العالم أخذت هاته الأخيرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية منعرج التطور مما أدى لتحولها إلى مفهوم يقوم على أساس الضرر القانوني بانتهاك السلامة النفسية للمجتمع وبهذا راحت تنتشر بشكل يثير القلق ويضرب بالخوف في أعماق النفوس حيث أن انتشارها هذا لم يقتصر فقط على الصعيد الوطني بل تعداه أيضا إلى الصعيد الدولي مما ساعد ذلك في أخذها لأبعاد خطيرة وأشكالا متنوعة، ففي عصرنا الحالي المعروف عنه أنه عصر العولمة والتقدم شهدت ظاهرة الجريمة من الخطورة الإجرامية ما لم تشهده في باقي العصور فأصبح ارتكابها مبنيا على تعاون واتفاقات مسبقة بين المجرمين وهذا ابرز دليل على المستوى العالي من الخطورة الاجتماعية، كما زاد الطين بله أن كل القوانين والأعراف التي تسهر على أمن وطمأنينة المجتمع والأفراد ضربت أو بالأحرى لم تعد تُأتي مفعولها بالشكل المراد وذلك واضح وضوح الشمس من خلال أن الاتفاق بين شخصين أو أكثر على ارتكاب الفعل أو الأفعال الإجرامية بات يشير إلى الاستهانة بتلك الطمأنينة والأمن التي كان الأفراد في يوم من الأيام يتنعمون بها.

من هذا المنطلق البسيط تأتي فكرة دراستنا لهذا الموضوع الشيق والموسوم بعنوان الاتفاق الجنائي وذلك من خلال تحليل جميع العناصر المرتبطة بهذا البحث وما تضمنه من صور وإجراءات وصولا في نهاية المطاف إلى العقوبات المقررة سواء الأصلية أو التكميلية لهاته الجريمة.

وتتمثل أهمية دراسة موضوع الاتفاق الجنائي من الناحية العلمية في إزالة اللبس حول جميع أركانه وعناصره بدءا بصوره التي يتجسد فيها ومرورا بالقواعد الإجرائية التي تساعد في الكشف عليه من إثبات وتحري واختصاص قضائي ووصولا في النهاية إلى العقوبات التي أقرها المشرع في سبيل مكافحته لهذه الظاهرة.

أما بالنسبة للأهمية العملية التي يكتسبها هذا الموضوع فتتمثل في التحديد وبدقة معالم الاتفاق الجنائي لأن ذلك سيؤدي بطبيعة الحال إلى تطبيق القانون بشكل سليم وقويم.

أما فيما يخص دوافع وأسباب اختيار الموضوع فتنقسم إلى نوعين أولها أسباب موضوعية تتمثل في تسليط الضوء على موضوع الاتفاق الجنائي، والإلمام بجميع جوانبه خاصة وأنه يعتبر من الموضوعات حديثة النشأة والتي في المعظم لم يتطرق لها الباحثين من قبل في دراساتهم وأبحاثهم.

وثانيها أسباب ذاتية وشخصية تنحصر أولا في الميول الشخصي لدراسة مثل هذا النوع من المواضيع الشيقة، وثانيا في صرف الانتباه تلقاء الاتفاق الجنائي للاطلاع عليه أكثر ومعرفة كامل خصوصياته وصوره.

أما بالنسبة للأهداف التي سعينا لتحقيقها في هذه الدراسة فتمثلت في الآتي :

- تحديد وبدقة جميع صور الاتفاق الجنائي.
- السعي إلى توضيح جملة القواعد الإجرائية التي تساعد في الكشف على الاتفاق الجنائي من أساليب تحري عادية وخاصة .
- تسليط الضوء على أنواع العقوبات التي أقرها المشرع الجزائري للاتفاق الجنائي.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية كالآتي:

كيف عالج المشرع الجزائي الجزائري الاتفاق الجنائي ؟

في دراستنا المعمقة لهذا الموضوع, اعتمدنا على منهجين رئيسيين: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من جهة, استخدمنا المنهج الوصفي لعرض وشرح أفكار المؤلفين بشكل موضوعي و دقيق و من جهة أخرى لجأنا إلى المنهج التحليلي القائم على تفكيك وتحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة.

بناء على ذلك وفي سبيل الإحاطة بموضوع الدراسة ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين وفق ما يقتضيه تسلسل المنطقي، حيث تعرضنا في الفصل الأول إلى صور الاتفاق الجنائي، بحيث احتوى هذا الفصل على مبحثين، أفردنا المبحث الأول بعنوان الصور التقليدية للاتفاق الجنائي، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه للصور المستحدثة للاتفاق الجنائي، أما فيما يخص الفصل الثاني فقد عنوناه بالأحكام الإجرائية للاتفاق

الجنائي،وقد قسمناه إلـى مبحثين، حيث خصصـنا المبحـث الأول لأسـاليب التحـري أمـا المبحـث الثـاني فاستعرضـنا مـن خلالـه العقوبـات المقـررة للإتفـاق الجنـائي، وقـد أنهيـت الدراسـة بخاتمـة تطرقـت فيهـا لجملـة مـن النتـائج والتوصـيات المتوصـل إليهـا فـي هـذه الدراسة.

الفصل الأول

يشهد العالم تطورًا لا مثيل له، حيث تطورت الجريمة كظاهرة اجتماعية بالتزامن مع تطور المجتمعات، مما جعلها تأخذ أبعادًا خطيرة ومعقدة غير مسبوقة. لم تعد الجريمة مقتصرة على تعريفها النمطي أو شكلها التقليدي، بل أصبحت تنظيمًا ينبثق من أنسجة معقدة وتخطيط دقيق، وعلى الرغم من النقاش القائم في الفقه بشأن صور الاتفاق الجنائي، وتتمثل في صور تقليدية على غرار جريمة تكوين جمعية أشرار وجريمة المؤامرة (المبحث الأول).

إضافة إلى ذلك هنالك صور مستحدثة و تتمثل في جريمة عصابات الأحياء والاتفاق الجنائي في الجريمة المنظمة التي عرفت انتشارا و تصاعد خطيرا في الفترة الأخيرة وأصبح يهدد بصفة خطيرة الأمن والسكينة العموميين ولم تعد تقتصر على الحدود الإقليمية للدولة بل أصبحت تمتد لدول أخرى (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الصور التقليدية الاتفاق الجنائي

بما أن المشرع الجزائري لم يتعرض في قانون العقوبات الجريمة الاتفاق الجنائي، إلا أن هناك جرائم اشترط المشرع لقيامها وجود عنصر الاتفاق منها جريمة تكوين جمعية الأشرار التي سنتعرض سنتطرق إليها في (المطلب الأول), كما أنه تعرض إلى جريمة المؤامرة التي تعتبر من الجرائم الماسة بأمن الدولة و تعد الصورة الثانية من الاتفاقالجنائي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: جريمة تكوين جمعية أشرار

إن جمعية الأشرار تقوم بتنفيذ أفعال تحضيرية لارتكاب جناية أو جنحة، التي يُعاقب عليها بخمس سنوات على الأقل، ضد الأشخاص أو الأملاك. ورغم عدم تطبيق العقوبة على تلك الأفعال التحضيرية بسبب عدم بدء التنفيذ، إلا أن خطورة جمعية الأشرار أدت إلى إنشاء جريمة مستقلة لمواجهتهم. ولقد اختلف الفقهاء في تعريفها (الفرع الأول) , وكذلك بيان أركانها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف جريمة تكوين جمعية أشرار

إن جمعية الأشرار عبارة عن, كل اتفاق بين شخصين أو أكثر تجمعهما الرابطة المادية والمعنوية لارتكاب فعل إجرامي يهدف للمساس بالأمن العام أو التهديد أو الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم بغرض تحقيق منفعة مادية أو مالية وتكون في شكل فعل إجرامي منظم يقوم على تأسيس جماعة إجرامية فالجريمة في هذه الحالة مفترضة وتقوم بمجرد التصميم المشترك على ارتكاب الفعل الإجرامي ثم تستمر من خلال فعل التنظيم والانضمام إلى هذه الجماعة وصولا إلى فعل الاشتراك وهذا من خلال استقراء المادة 176 من قانون العقوبات.[1]

تتمثل جمعية الأشرار في القيام بأفعال تحضيرية لارتكاب جناية أو جنحة معاقب عليها بخمس سنوات على الأقل، ضد الأشخاص أو الأملاك الأصل أن مثل هذه الأفعال غير معاقب عليها لانتفاء البدء في التنفيذ غير أن الخطورة التي يشكلها الأشرار عند

1 أمال زواوي, إستراتيجية المشرع الجزائري في مكافحة جرائم العصابات, مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد بوضياف, المجلد 06, العدد 01, المسيلة, جويلية 2021, ص 1448.

تجمعهم أدى بالمشرع إلى إحداث هذه الجريمة المستقلة. ولهذه الجريمة ما يميزها عن باقي الجرائم الأخرى، فهي جريمة فريدة من نوعها يصعب تصنيفها، فهي من جهة تعاقب على مجرد أعمال تحضيرية، كما أنها من جهة أخرى، تتصل بمجموعة كبيرة من الجرائم مما يعقد تصنيفها ضمن الجرائم. كما أنها جريمة مفيدة جدا لمواجهة المشاريع الجنائية قبل حتى أن ترتكب الجرائم المخطط لها[1].

وتعرف جمعية الأشرار بمصطلح الاتفاق الجنائي الذي عرفه المشرع المصري في المادة 48 يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها . ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء أكان الغرض منه جائزا أم لا إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه[2]حيث عرفت المادة 450 من قانون العقوبات الفرنسي جمعية الأشرار بأنها: كل جماعة مكونة أو اتفاقا ثابتا يتسم بواقعة مادية أو أكثر، وذلك بقصد الإعداد أو ارتكاب جناية أو أكثر أو جنحة أو أكثر معاقب عليها بالحبس لمدة عشر سنوات[3]

ونص عليها المشرع الجزائري في لمادة 176كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر، أو لجنحة أو أكثر، معاقب عليها بخمس (5) سنوات حبس على الأقل، ضد الأشخاص أو الأملاك تكون جمعية أشرار، وتقوم هذه الجريمة[4]

الاتفاق الجنائي هو اتحاد شخصين فأكثر ويعنى المشرع اتحاد إرادتين أو أكثر و انعقادها على الأجرام ، حيث يتميز الاتفاق بموضوعه و هو أن تكون له صفة إجرامية ، وقد حدد المشرع هذه الصفة فتطلب انعقاد الإرادات على جناية أو جنحة معينةوالقانون المصري ما كان يعاقب على الجمعيات أو الاتفاقات الجناية قبل سنة ١٩١٠ ولكن حدث أن قتل رئيس مجلس النظار في يوم ٢٠ فبراير ١٩١٠ وظهر من التحقيق أن القاتل

1 أحسن بوسقيعة, الوجيز في القانون الجزائي الخاص,الطبعة الرابعة عشر, دار هومه للطبعة والنشر والتوزيع, الجزائر, 2012, ص 479

[2]أنظرمادة48من قانون العقوبات المصري

[3]المادة 480من قانون العقوبات الفرنسي

[4]أنظرمادة 176 من قانون العقوبات الجزائري

عضـو فـي جمعيـة سياسـية تسـعي إلـى تحقيـق أغراضـها بوسـائل مختلفـة ملحـوظ فيهـا استعمال القوة ولم يثبت أن أعضاء هذه الجمعية اتفقوا مع القاتل على ارتكاب هذه الجناية بالذات فلم يمكن اعتبارهم شركاء في القتل (1) ولذا أصدر المشرع القانون رقم 28 في 16 يوفيه سنة 1910 الذي أضاف به المادة 47 مكرر ع 48 حالياً و الذي عاقب فيها على الاتفاقات الجنائية[1]

الفرع الثاني: أركان جريمة تكوين جمعية أشرار

الجريمة هي فعل غير مشروع يقر له القانون جزاء إما عقوبة أو تدبيرا احترازيا ؛ حيث تقوم الجريمة بحسب هذا التعريف على ثلاثة أركان ركن شرعي " أي الركن القانوني " وركن مادي وركن معنوي ؛ فلا جريمة دون فعل ضار ولا جريمة دون نية إجرامية ولا جريمة دون نص قانوني يقرر عدم مشروعية الفعل

الركن الشرعي: نص المشرع الجزائري على تجريم جمعية الأشرار في نص المادة 176 من قانون العقوبات كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر، أو لجنحة أو أكثر، معاقب عليها بخمس (5) سنوات حبس على الأقل، ضد الأشخاص أو الأملاك تكون جمعية أشرار، وتقوم هذه الجريمة بمجرد التصميم المشترك على القيام بالفعل[2]

الركن المادي:

الاشتراك في جمعية أشرار:المادة 177 مكرر تنص دون الإخلال بأحكام المادة 42 من هذا القانون، يعد اشتراكا في جمعية الأشرار المنصوص عليها في هذا القسم : 10 – كل اتفاق بين شخصين أو أكثر لارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة 176 من هذا القانون، بغرض الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى، 2 – قيام الشخص عن علم بهدف جمعية الأشرار أو بعزمها على ارتكاب جرائم معينة، بدور فاعل في – :نشاط جمعيـة الأشـرار وفـي أنشـطة أخـرى تضـطلع بهـا هـذه الجماعـة مـع علمـه أن مشـاركته ستساهم في تحقيق الهدف الإجرامي للجماعة[3]

[1]ينظر هشام سعد الدين .جريمة الاتفاق الجنائي .المكتب الفني للاصدارات القانونية .1999 ص 17

[2] المادة 176 من الأمر رقم 66–156 المتضمن المعدل والمتمم

[3]عبد الله اوهايبية.شرح قانون العقوبات.بيت الافكار .طبعة 2022.الجزائر ص302

تنظيم جماعة أشرار أو قيادتها:يعتبر التنظيم(organisation) منأهم الخصائص في هذه الجريمة، ، ويقصد به تكتل وجمع أعضاء الجماعة الإجرامية ضمن هيكل شامل، وداخل بنيان متكامل بإمكانه ارتكاب الأعمال الإجرامية بشكل جماعي، وليس بصورة عشوائية أو منفردة.ويخضع أعضاء التنظيم إلى نظام رأسي سلطوي، وتكون العلاقة بينهم مبنية على التدرج في القوة،بين القائد والأعضاء المنفذين ويوزع العمل بشكل سري لا يشترط معيار محدد للتنظيم فقد تكون المنظمة الإجرامية بسيطة كما قد تكون معقدة توزع فيها الأدوار وفق تركيب هرمي فالقائد هو من يصدر الأوامر إلى الأعضاء ويشرف على تنفيذ العمليات الإجرامية [1]

إعانة مرتكبي جناية جمعية الأشرار المنصوص عليها في المادة 176:

تقديم العون إلى المجرمين فترتكب الجريمة بناء عليه، وبعبارة أخرى المساعدة هي ما يقدم للفاعلين من وسائل وإمكانيات تهيئ لهم ارتكاب الجريمة وتسهل لهم ذلك، وتقوم المساعدة بإزالة العقبات التي تعترض طريقهم أو على الأقل تضعف منها،فأهمية نشاط المساعدة أنه عامل من العوامل التي تساهم في إحداث النتيجة الإجرامية لذلك تكون علاقة السببية واضحةبسبب نشاطه وهذه النتيجة

إخفاء أفراد جمعية الأشرار:من المساعدة واعتبرها في حكم المساعدة التي تجعل من صاحبها شريكا في الجريمة، فإيواء الأشرار أو إخفائهم عمل يتم بعد تمام الجريمة وفي هذه الحالة يعتبر فاعل الجريمة غريبا عن الجريمة التي قام بها الأشرار، ويأخذ حكم الشريك فيها لتقديمه المساعدة اللاحقة – تقديم المسكن أو الملجأ أو مكان الاجتماع المساهمين في الجريمة المادة (43) قانون العقوبات الجزائري[2]

عدم التبليغ عن الجرائم:عاقب المشرع الجزائري في قانون العقوبات مرتكب فعل الامتناع عن الإبلاغ عن جريمة وذلك ضمن المواد 181 و 91/1 من قانون العقوبات والمادة 47 من قانون 06 01المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم وكذلك ضمن المادة 32 من قانون الإجراءات الجزائية، إلا أنه لم يقدم تعريفا لجرائم الامتناع وعليه

[1] عبد الكريم دكاني. مكافحة الجريمة المنظمة في القانون الجزائري والقانون الدولي.مجلة مدارات سياسية .المجلد رقم 2 العدد السادس سبتمبر 2018 ص102

[2]فلاك مراد.المسؤولية الجنائية للشريك في القانون الجزائري.مجلة النوازل الفقهية والقانونية افريل 2018ص205

يمكننا القول أن الامتناع عن إخبار السلطات بجريمة يعني ذلك السلوك السلبي الموجب للعقاب نتيجة إحجام من يعلم بوقوع جريمة أو الشروع فيها عن تبليغ الجهات المختصة قانونا بذلك، مما يؤدي إلى التقليل من آثار الجريمة التامة أو التي تم الشروع فيها[1].

الامتناع عن منع وقوع الجريمة وعدم تقديم المساعدة: عدم تقديم مساعدة لشخص في حالة خطر وهو الفعل المنصوص والمعاقب عليه بالمادة 182/2 من قانون العقوبات،يجب في جميع الأحوال أن يكون الممتنع قادرا على تنفيذ الالتزام الملقى على عاتقه ،دون أن يعرض هو حياته للخطر وبذلك يحول دون وقوع الجريمة إذ لا تكليف بمستحيل[2]

غرض الجمعية او الاتفاق: يجب أن يكون غرض الجمعية أو الاتفاق ارتكاب جناية أو أكثر أو جنحة أو أكثر، معاقب عليها بخمس سنوات حبس على الأقل، ضد الأشخاص أو الأملاك .حصر المشرع جمعية الأشرار المعاقب عليها في تلك التي تستهدف ارتكاب جنايات أو جنح ضد الأشخاص أو الأملاك، وهي الجرائم المنصوص عليها في الجزء الثاني من قانون العقوبات في الكتاب الثالث الباب الثاني منه .ومن قبيل الجرائم ضد الأشخاص جرائم العنف العمد كالقتل والتعذيب والضرب والجرح العمد والتهديد وجرائم الاعتداء على الحريات الفردية والاعتداء على شرف واعتبار الأشخاص[3]

الركن المعنوي: إن اشتراط توافر الركن المعنوي لقيام الجريمة شرط هام، وذلك للتمييز بين ما يمكن المساءلة عنه وما لا يمكن، فيميز القانون بين أفعال الإنسان التي ترتبط بإرادته وبين أفعال الإنسان التي لا ترتبط بإرادته ففي الأولى يكون الإنسان مسئولا جنائيا، وفي الثانية تنعدم المسؤولية ولا تقوم الجريمة حتى لو تحقق ضرر عن فعله .ويمكن تعريف الركن المعنوي بأنه النية الداخلية التي يضمرها الجاني في نفسه وجريمة جمعية الأشرار

---

[1] حسين بن عشي .جريمة الامتناع عن اخبار السبطات في التشريع الجزائري.مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية .العدد السابع سبتمبر 2015 ص 300

[2] عبد الرحمان خلفي .محاضرات في القانون الجنائي العام.كلية الحقوق والعلوم السياسية جلمعة عبدالرحمان ميرة .بجاية .2016.2017 ص182

[3] أحسن بوسقيعة .الوجيز في القانون الجزائي الخاص.دار هومه.الجزء الاول .الطبعة الرابعة عشر.الجزائر 2012 ص481

جريمة عمديه يتكون ركنها المعنوي من القصد الجنائي بعناصره العلم و الإرادة [1]يجب أن يكون الجناة يعلمون أن الاتفاق تالف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر، أو لجنحة أو أكثر، معاقب عليها بخمس (5) سنوات حبس على الأقل، ضد الأشخاص أو الأملاك لأنه بدون هذا العلم لا يمكن أن تتصور الإرادة فالإرادة الإجرامية تقوم على أساس العلم بعناصر الوقاية الإجرامية والعلم بالقانون، واتجاه إرادتهم نحو ارتكاب الجريمة، أى نحو الفعل ونحو النتيجة الإجرامية معا.[2]

المطلب الثاني:جريمة المؤامرة

على الرغم من المبدأ الراسخ في القانون الجنائي الذي يقضي بعدم تجريم وعقاب الفرد بمجرد الأفكار والنوايا التي تكون حبيسة داخله ما لم يفرغها في شكل مادي، وحتى وإن اتخذت شكل اتفاق، لكنه خرج عن ذلك في جريمة المؤامرة رغم كونها مجرد اتفاق جنائي

الفرع الاول:تعريف جريمة المؤامرة

أورد المشرع الجزائري تعريفا ضمنيا لجريمة المؤامرة من خلال المادتين 77-78 من قانون العقوبات حيث نص في المادة 78/3 على انه " تقوم المؤامرة بمجرد اتفاق شخصين أو أكثر على التصميم على ارتكابها وكذلك المادة 2/284 من قانون القضاء العسكرينفس التعريف. فالمؤامرة بمفهوم هذه الفقرة هي الاتفاق المسبق الذي تتجه إليه إرادة شخصين أو أكثر بغرض تحقيق غرض إجرامي معين بوسائل معينةوالمشرع عندما يعاقب على الاتفاق الجنائي لا يعاقب عليه كخطوة للجريمة المتفق عليها وإنما يعاقب عليه كجريمة مستقلة. ذلك لان القصد الجنائي لم يعد فرديا وإنما أصبح جماعيا واجتماع الإرادات على ارتكاب الجريمة ظاهرة خطيرة تهدد الأمن والنظام وتستوجب العقاب، خاصة إذا كان الغرض من الاتفاق ارتكاب جريمة ماسة بأمن الدولة[3]

[1]عبود السراج شرح قانون العقوبات القسم العام . الجزء الاول. جامعة دمشق.2006.ص136

[2]الوجيز في شرح قانون العقوبات القسم العام .هلالي عبد اللاه احمد.كلية الحقوق جامعة الفيوم ص88

[3] ابن عمران إنصاف. محمد المهدي بكراوي. جريمة المؤامرة والإشكاليات القانونية التي تطرحها في قانون العقوبات الجزائري.مجلة الحقوق والعلوم السياسية .جامعة عباس لغرور خنشلة .العدد 04 .الجزائر 2015 ص 48

والمشرع المغربي قد جرم المؤامرة)) في الفصول 172-173-174 و 201 وخصص لها تعريفا في الفصل 175 من ق.ج حيث قال " المؤامرة هي التصميم على العمل متى كان متفقا عليه ومقررا بين شخصين أو أكثر[1]

ويعرف البعض المؤامرة بأنها اتفاق يتم بين أكثر من الشخص لارتكاب جريمة أو فعل محرم أو فعل حلال من خلال الطرق غير مشروعة، وفي الولايات المتحدة، يتحمل المتآمر مسئولية الجرائم ضمن نطاق المؤامرة والجرائم المحتمل ارتكابها من قبل متآمرين مساعدين، وذلك تعزيزاً لهذه المؤامرة وفقاً لقانون بينكيرتون ويمكن أن يتم إدانة المتآمر بتهمة جرائم لم)Pinkerton Liability Rule(. يلعب دوراً فيها أو لم يوافق على المعاونة أو التحريض لها أو حتى يعلم بشأنها وفقاً لقانون بينكيرتون فأساس المسئولية القانونية لها هي الاستغفال[2]

وكذلك أوردت التشريعات الجنائية العربية مصطلحات عديدة للتعبير عن المدلول القانوني لهذه الجريمة، فقد استعملت بعض التشريعات مصطلح: الاتفاق الجنائي منها: قانون العقوبات المصري (المادة 72/ب)، وقانون العقوبات العراقي (المادة185) ، وقد استخدم قانون العقوبات الاتحادي نفس المصطلح، إذ نص على أحكام الاتفاق الجنائي في المادة201) مكرراً (13أما التشريعات الأخرى، فقد استخدمت مصطلح المؤامرة منها قانون العقوبات السوري (المادة (260) ، وقانون العقوبات اللبناني (المادة (270)، [3]وقد عرف المشرع الأردني المؤامرة Le complot في المادة 107 من قانون العقوبات أنها: "كل اتفاق بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة بوسائل معينة،[4] ولم يعرف قانون العقوبات الاتحادي الاتفاق الجنائي (المؤامرة) "، ولكنه جرمه في المادة (201) مكرراً (١٣) والتي أضيفت إلى القانون بمرسوم بقانون اتحادي رقم (1) لسنة 2016، حيث

---

[1]حرشي محاضرات في القانون الجنائي الخاص .جريمتي المؤامرة والاعتداء.كلية العلوم القانونية والاقتصادة والاجتماعية .ظهر المهراز فاس.2017.2018 ص11

[2] ياسر محمد اللمعي . جريمة التحريض على العنف بين حرية الرأي وخطاب الكراهية.دراسة تحليلية مقارنة .كلية الحقوق جامعة طنطا.ص23

[3]عماد محمد ربيع. عبدالإلهمحمدالنوايسة جريمة المؤامرة على أمن الدولة في التشريعين الأردني والإماراتي دراسة تحليلية.مجلة البقاء للبحوث والدراسات .المجلد22 العدد1 جامهة عمان الاهلية 2019ص121

[4]أنظرالمادة 107 من قانون العقوبات الاردني

نصت هذه المادة على أن: "يعاقب بالسجن المؤقت مدة لا نقل عن عشر سنوات كل من اشترك في اتفاق جنائي، سواء كان العرض من ارتكاب جريمة من الجرائم الماسة بالأمن[1]

الفرع الثاني: أركان جريمة المؤامرة

تقوم جريمة المؤامرة على الأركان التالية:

الركن المادي:

الاتفاق: عرف بعض الفقهاء الاتفاق في هذا الصدد بأنه تقابل إرادتين أو أكثر وتبادل الرضا أو القبول بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة معينة بذاتها وتحديد وسائلهافالاتفاق يستلزم أن تتحد إرادات الفاعلين على العمل، وبالتالي لا بد من وجود قرار حاسم يدعمه عزم إيجابي تدفعه إرادة ثابتة مقررة، ولا يكفي التوافق لقيام الركن المادي للمؤامرة، لأن التوافق لا يعدو أن يكون مجرد توارد خواطر لا يرتقي إلى مرتبة الاتفاق وهي اتجاه الإرادات. واتفاق أصحابها. وفي هذا الصدد تقرر محكمة النقض المصرية، أن الاتفاق هو إظهار النية الإجرامية، وتبادلها، إذ يعلن كل عضو في الاتفاق الجنائي رغبته وعزمه إلى سائر الأعضاء فيه، فتتحد إراداتهم على ارتكاب الجريمة المتفق عليها[2]وتشترط المؤامرة اتفاقا جنائياً بين عدد من الأشخاص انتهوا فيه إلى رأي مشترك نهائي؛ إلا أنه لا يشترط حصوله بشكل سري وإن كانتالسرية طابعه الغالب؛ فقد يكون علنيا أو مراقباً من قبل السلطات المختصة للوقوف على أسراره وتفاعله. المطلوب إذا هو التصميم الجدي على الإقدام[3]

ويتطلب في الاتفاق مجموعة من الشروط هي :

1- أن يكون الاتفاق موحدا ونهائيا وقطعيا

2- لا يشترط في الاتفاق أن يفرغ في شكل معين أو أن ينتهي إلى تشكيل جمعية أو منظمة أو حزب أو هيئة

---

[1] أنظرالمادة 201من قنون العقوبات الاتحادي

[2] أحمد محمد الرفاعي .الجرائم الواقعة على امن.الجزء الاول .دار البشير للنشر والتوزيع .عمان 1990ص31

[3] فيلوميليوراكيم نصر .قانون العقوبات الخاص جرائم وعقوبات.المؤسسة الحديثة للكتاب .الطبعة الأولى لبنان 2013 ص566

3- يشترط في الاتفاق عدم تعليقه على شرط إلا إذا كان الشرط الذي علق عليه الاتفاقمستحيل التحقق فاستحالة تحقق الشرط تؤدي إلى استحالة تحقق الاتفاق

4- لا يشترط في الاتفاق السرية أو العلنية، فقد يكون التأمر بصورة سرية وهي الصور الغالية في الواقع وقد يكون بصورة علنية والاتفاق مظهر خارجي يتمثل في وسائل التعبير عنه وللقاضي أن يستخلصه جميع طرق الإثبات بما في ذلك القرائن ولو كانت مستخلصة من وقائع لاحقة على الجريمة[1]

العدول عن الاتفاق: اشترط المشرع الجزائري التصميم على ارتكاب الجريمة اي تنفيذ الاتفاق وذهب المشرع الأردني إلى أنه يعفى من العقوبة من اشترك في مؤامرة على أمن الدولة واخبر السلطة بها قبل البدء بأي فعل مهيأ للتنفيذ . وقد أثارت مسألة العدول عن الاتفاق خلافاً فقهياً، فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن جريمة المؤامرة تتم بمجرد حصول الاتفاق على الوجه الذي تم شرحه آنفاً. ولا عبرة بعد ذلك لعدول المتآمرين، حيث أن العدول يعتبر في هذه الحالة بمثابة الندم والتوبة اللاحقين الارتكاب الجريمة .وهناك اتجاه فقهي آخر، وهو سائد في فرنسا يرى أنه إذا تبين أن المتآمرين عدلوا عن اتفاقهم عدولاً قبل البدء بتنفيذ ما تأمروا عليه، فلا عقاب عليهم.[2]

تعدد الجناة:لا يمكن تصور وجود اتفاق بين الشخص ونفسه، وإنما يتطلب ذلك بأن يكون الاتفاق قد تم بين شخصين فأكثر، وهذه هي الغاية من العقاب على الاتفاق الجنائي الماس بأمن الدولة، لكونه جماعيا ويشكل خطراً وضررا على المجتمع،[3] **و**جريمة المؤامرة من الجرائم التي يلزم لقيامها تعدد الجناة فالتعدد فيها مطلوب. وليس احتماليا كما نص المشرع الجزائري في المادة 78ف/3 من قانون العقوبات وتقوم المؤامرة بمجرد تصميم شخصين أو أكثر على ارتكابها.[4]

---

[11] ابن عمران إنصاف. محمد المهدي بكراوي .مرجع سابق ص 49

[2] ينظر احمد محمد الرفاعي. المرجع السابق ص31

[3]ناصر علي عبد الله المنصوري.جريمة الاتفاق الجنائي الماسة بأمن الدولة في التشريع الاماراتي .مجلة جامعة لشارقة.جاامعة الشارقة للعلوم القانونية .العدد2. 2021ص 63

[4]انظر المادة 78 من الامر 66-155 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم

موضـوعجريمة المـؤامرة: المـؤامرة تكـون لارتكـاب الجريمـة مـن جـرائم الماسـة بـأمن الدولـةوالتي يعاقب المشرع الجزائري علـى التآمر لارتكابها فـي قـانون العقوبـات الجزائري حددتها المادة 77 من ذات القانون وهي:

- الاعتداءالذييكونالغرضمنهإماالقضاءعلىنظامالحكمأوتغييره.
- تحريض المواطنين أو السكان على حمل السلاح ضد سلطة الدولة أو ضد بعضهم
- المساس بوحدة التراب الوطني[1]

والمادة 79 والتي جاء فيها:

كـل مـن يعمـل بـأي وسـيلة كانـت علـى المسـاس بسـلامة وحـدة الـوطن وذلـك فـي غيـر الحالات المنصوص عليها في المادتين 77و78ونذكر من المادة 80و81 كل من كون قوات مسلحة أو عمل على تكوينها.

وكل من استخدم أو جند جنودا أو عمل علـى استخدامهم أو زودهم بالأسلحة أو الذخيرة بدون أمر أو إذن من السلطة الشرعية.

- كل من تولى قيادة عسكرية أيا كانت بدون وجه حق أو بدون سبب مشروع
- وكل من احتفظ بمثل هذه القيادة ضد أمر الحكومة
- والقـواد الـذين يبقـون جيوشـهم وقـواتهم مجتمعـة بعـد أن صـدر لهـم الأمـر بتسـريحها أو تفريقها.[2]

والمادة 284 من قانون القضاء العسكري:

كل شخص ارتكب جريمـة التآمر غايتها المساس بسلطة قائد تشكيلة عسكرية أو سفينة تابعة للقوات البحرية أوطائرة عسكرية

المساس بالنظام أو بأمن التشكيلة العسكرية أو السفينة[3]

وقد حدد المشرع الأردنـي الجرائم المعاقب عليها كمحل للمؤامرة من بين الجرائم الواقعـة علـى أمـن الدولـة بالتاليـة: 1 المؤامرة التـي تسـتهدف ارتكـاب أي جرم مـن الجرائم المنصـوص عليهـا فـي المـواد من 135 – 138 من قانون العقوبـات، والتـي وردت تحـت

[1]أنظرالمادة 77 من الأمر رقم 66-155 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم

[2]أنظرالمواد 80.81 من الأمر رقم 66-155 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم

[3]أنظرالمادة 284من الأمر 71-28 المتضمن قانون القضاء العسكري

عنوان الجرائم الواقعة على الدستور والتي ورد النص على تجريم المؤامرة عنها في المادة 139 ق. ع. أردنـي 2المـؤامرة علـى ارتكـاب الجـرائم الـواردة تحـت عنـوان الفتنـة والمنصـوص عليها فـي المواد 142 – 145 ق. ع والتـي ورد النص علـى تجريم التآمر عنها فـي المادة 146 ق.ع. 3 المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل أو أعمال إرهابية كما حددتها المادة 147[1]

الركن المعنوي:

المؤامرة من الجرائم القصديه أي العمديه فلا يتصور الخطأ في المؤامرة. فالقصد الجنائي يعنـي اتجـاه إرادة الجـاني. نحـو تحقيـق النتيجـة المجرمـة ولا مجـال للقـول يتـوافر القصـد الجنائي إلا بتوافر عنصراه أي العلم والإرادة ومضمون العلم في هذا المجال هو أن يعلم مرتكب الجريمة أن الهدف من الاتفاق هو ارتكاب جريمة من الجرائم الماسة بأمن الدولة. أما عنصر الإرادة فيتمثل في إرادة ارتكاب الجريمة المتفق عليها بجميع أركانها. أي أن نتيجة إرادة المتآمر إلى الاتفاق مع المتآمر الأخر هي تحقيق نتيجة محددة.[2]

[1] محمدعودة الجبور .الجرائم اواقعة على امن الدولة وجرائم الارهاب.دار الثقافة للنشر والتوزيع.2009 ص43

[2] ابن عمران إنصاف. محمد المهدي بكراوي.مرجع سابق ص52

المبحث الثاني: الصور المستحدثة للاتفاق الجنائي

على غرار الصور التقليدية للاتفاق الجنائي في التشريع الجزائري وغيره من التشريعات قد تم استحداث صور أخرى للاتفاق الجنائي نذكر مها الجريمة المنظمة وجريمة عصابات الأحياء.

المطلب الأول: الجريمة المنظمة

تُعتبر الجريمة المنظمة ظاهرة إجرامية تمارسها جماعات تستخدم العنف كوسيلة أساسية لأنشطتها الإجرامية بهدف تحقيق الربح. يمكن أن تكون هذه الأنشطة داخل حدود الدولة أو تتجاوزها لتصبح أنشطة عبر وطنية، بالإضافة إلى إمكانية وجود علاقات مع منظمات مشابهة في دول أخرى. وقد تصدى المجتمع الدولي لهذه الجريمة من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات وعقد الندوات العالمية، ومن بينها اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بهدف مكافحة آثارها والتصدي لها.

الفرع الأول:تعريف الجريمة المنظمة

تميل معظم التشريعات إلى تجنب تقديم تعريف صريح وواضح للجريمة المنظمة فيمواد قانونية محددة، كما تفعل مع الجرائم الأخرى، مما يترك هذه المهمة للفقه القانوني لتوضيحها وتفسيرها

يعرفهاالدكتورشريفسيدكاملبأنهافعلأوأفعالغيرمشروعةترتكبهاجماعةإجراميةذاتتنظيمهيكليمتدرج ،وتتمتعبصفةالاستمراريةويعملأعضاؤهاوفقنظامداخلييحدددوركلمنهم،ويكفلولاءهموإطاعتهملأوامرالصادرةمنرؤسائهموغالبامايكونالهدفمنهذهالأفعالالحصولعلىالربح،وتستخدمالجماعةالإجراميةالتهديدأوالعنفأوالرشوةلتحقيقأهدافهاكمايمكنأنيمتدنشاطهاالإجراميعبرعدةدول.[1] وعرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تم اعتمادها من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين بقرارها المؤرخ في 15 نوفمبر 2000، الوثيقة رقم 25/55 المؤرخة في 8 يناير 2001، والتي تم التوقيع عليها في باليرمو الإيطالية من طرف 124 دولة مشاركة في حفل التوقيع في الفترة ما بين 12 إلى 15 ديسمبر 2000، عرفت الجريمة المنظمة بأنها" :جماعة ذات هيكل تنظيمي

[1] عبد المنعم بن أحمد. الجريمة المنظمة عبر الوطنية مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد العاشر 2012 ص341

مؤلفة من ثلاثة أشخاص فأكثر، موجودة لفترة من الزمن، تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو مادية أو تحقيق أهداف أخرى".[1]أما المشرع المصري فقد عرفها في قانون العقوبات، حيث نصت المادة 86 مكرر من قانون العقوبات المصري: " يعاقب بالسجن كل من أسس أو نظم أو أدار على خلاف أحكام القانون جمعية أو منظمة أو عصابة يكون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور أو القانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة أو قيادة منظمة أو مدها بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالعرض الذي تدعو إليه.[2]اما بالنسبة للمشرع الجزائري: لم يعرف المشرع الجزائري سابقا الإجرام المنظم بل تم استحداث جملة من الجرائم بعد التصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية منها إتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة العابرة للأوطان لسنة 2000 بموجب المرسوم الرئاسي 02-55 المؤرخ في 05 فيفري 2002 و كذلك البروتوكول المكمل لهذه الاتفاقية الخاص يحظر الاتجار بالبشر لسنة 2003 و الثاني الخاص بتهريب المهاجرين لنفس السنة، إثر ذلك تم النص على جريمة تبييض الأموال في نص المادة 389 مكرر وفقا القانون 04-15 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2004 وجريمة الاتجار بالبشر ضمن أحكام القسم الخامس مكرر في نص المادة 303 مكرر 4 وجريمة الاتجار بالأعضاء في المادة 303 مكرر ،16، بالإضافة إلى جريمة تهريب المهاجرين في نص المادة 303 مكرر 30 من قانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فيفري 2009، هذا جانب النص على جريمة المساس بالمعطيات الآلية للكمبيوتر في نص المادة 394 مكرر 07 وما يليها من القسم السابع مكرر من قانون العقوبات الجزائري المستحدث بقانون رقم 2004 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل بقانون

[1]علي محي الدين.خصوصية المتابعة في الجريمة المنظمة في التشريع الجزائري.مجلة الحوكمة القانون الإقتصادي .المجلد 1 العدد 01 السنة 2021 ص53

[2]أنظرالمادة 86 مكرر من قانون العقوبات المصري

06-23 الصادر بتاريخ 20 2006ديسمبر وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر[1] إلى أن أضاف المشرع الجزائري المادة 176 مكرر المدرجة بالقانون 24-06المؤرخ في 2024/04/28 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ 1966/06/08 التي عرف من خلالها الجريمة والتي نصت على- تعد جماعة إجرامية منظمة، كل جماعة محددة البنية تتشكل من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة منذ فترة من الزمن، تقوم بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجنايات أو الجنح المعاقب عليها بعقوبة خمس (5) سنوات حبسا على الأقل، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى .يقصد بتعبير "جماعة محددة البنية "، جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسميا أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون لها بنية متطورة، يقصد بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، كل جريمة ذات طابع عابر للحدود تضطلع بتنفيذها أو الاشتراك فيها أو التخطيط لها أو تمويلها أو الشروع فيها جماعة إجرامية منظمة بمفهوم أحكام هذه المادة .وتعتبر الجريمة عبر الوطنية، إذا: ارتكبت في أكثر من دولة واحدة، أو -ارتكبت في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد أو التخطيط لها أو توجيهها أو الإشراف عليها في دولة أخرى، أو -ارتكبت في دولة واحدة ، ولكن ضلعت في ارتكابها جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة، أو -ارتكبت في دولة واحدة ولكن لها آثار شديدة في دولة أخرى[2]

الفرع الثاني: أركان الجريمة المنظمة

الركن المادي:

وجود منظمة إجرامية:يتحقق الركن الأول الجريمة المنظمة بوجود منظمة إجرامية وترى أن العناصر التي ينبغي توافرها لتحقق هذا الركن هي:

وجود مجموعة من الجناة: وتختلف التشريعات من حيث عدد الجناة المطلوب توافرهم القيام المنظمة الإجرامية، فقانون العقوبات السويسري لم يحدد عدداً معيناً من الجناة (م

[1] ينظر الهام ساعد. التأصيل القانوني لظاهرة الإجرام المنظم في التشريع الدولي والوطني.دار بلقيس الدار البيضاء .الجزائر ص 49

[2]أنظرالمادة 176 مكرر من الامر 66-155 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم

(26)، أمـا قـانون العقوبـات العراقـي فإنـه يتطلـب لقيـام جريمـة الاتفـاق الجنـائي اتفـاق شخصين فأكثر م (55) (1) وفـي قانون العقوبات الإيطـالي فأن المنظمـة الإجرامية من نوع المافيا تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر (م 416) مكرر) في حين أن قانون العقوبات النمسـاوي يتطلـب القيـام المنظمـة الإجراميـة أن يكـون عـدد أعضـائها أكثـر مـن عشـرة أشخاص278م[1]

التنظيم الإجرامي: يعتبر التنظيم الصفة الأساسية والرئيسية للجريمة المنظمة. ويقصد به الترتيب والتنسيق وجمع داخل بنيان أو هيكل شامل ومتكامل، يهدف إلى القيام بأعمال إجرامية، ويكفل هذا التنظيم خضوع الأعضاء إلى نظام سلطوي رئاسي، بحيث يكون الأعضاء تحت قيادة زعيم أو قائد أو هيئة عليا تكون مسئولة عن اتخاذ القرارات وتوجيه الأعضاء إلى التحقيق أهداف إجرامية ويتحقق التنظيم الإجرامي بتوافر عناصره[2]**إنشاء المجموعة بقصد ارتكاب الجرائم:** يتحقق هذا العنصر إذا ما ثبت أن القصد من إنشاء أو تكوين مجموعة من الأشخاص هو ارتكاب الجرائم سواء أكان النوع الجنايات أم الجمع والعبرة بوصف الفعل كونه يشكل جريمة أم لا يتم بالرجوع إلى قانون العقوبات أو القوانين المكملة له. ويستوي في الجرائم محل التنظيم الإجرامي أن تكون محددة أو غير محددة طالما أن قصد الجناة قد انصرف إلى ارتكابها، ويشترط لتحقق العنصر الذي نحن يصدده أن ينصرف القصد ابتداء إلى ارتكاب الجرائم على نحو مستمر.[3]

الغرض من إنشاء المجموعة تحقيق الربح المادي:

من أهم سمات عصابات الجريمة المنظمة اختفاء القيم المعنوية والروحية لديهم ورغبتهم الجامحة في الثراء السريع، والحصول على المال الوفير باستعمال وسائل غير مشروعة، بحيث تحصل على أرباح هامة، ويتحقق هذا الربح المالي من التجارة غير المشروعة في سلع وخدمات تتطلب التنظيم لاستعمالها كالأسلحة والمخدرات. فهي تستهدف تحقيق الدخل المادي بغض النظر عن الآثار السليبة للجريمة المنظمة[4]

---

[1]كوركيس يوسف داوود.الجريمة المنظمة. دار الثقافة.عمان الاردن 2001ص 41

[2]بن عمارة محمد.محاضرات مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا.جامعة ابن خلدون تيارت ص5

[3]كوركيس يوسف داوود.الجريمة المنظمة. مرجع سابق ص42

[4]ينظر علي محيالدين. مرجع سابق ص55

وحدة الجريمة المرتكبة:

الـركن هـو ذاتـه فـي الجريمـة المنظمـة والمسـاهمة الجنائيـة فلابـد مـن أن تكـون الجريمة المرتكبة في جريمة واحدة، ومعيار وحدة الجريمة هو وحدة الركن المادي والركن المعنوي فوحدة الركن المادي للجريمة تقتضي أن يكون لكل واحد من الجناة دور في تحقيق النتيجة الجرمية، مع ضرورة وجود علاقة سببية بين نشاط كل جاني والنتيجة المحققة ودونهاتنتفي الوحدة المادية للجريمة، كما بعد الركن المادي للجريمة واحدا إذا كانت النتيجة التي حققها الجناة سواء كان ذلك يفعل مادي واحد أو أفعال مادية متعددةلما وحدة الركن المعنوي للجريمة فتتحقق بقيام رابطة ذهنية أو معنوية تجمع من الجناة في الجريمة، وتقوم هذه الرابطة بالاتفاق بين الجناة بناءاعلى تفاهم بينهم لإتيان الفعل المجرم سابقا قبل وقوع الجريمة.[1]

الركن المعنوي: كما أن وحدة الركن المعنوي تتطلب علم كل عضو من أعضاء المنظمة الإجرامية بأنه ينتمي إلى تلك المنظمة وإن هذه المنظمة قد انشات بقصد ارتكاب جرائم معينة وكذلك لا بد أن تنصرف إرادته إلى الانتماء إلي.التنظيم فضلاً عما تقدم فإن العلم والإرادة يجب أن ينصرفان إلى ارتكاب الجريمة محل التنظيم[2]

المطلب الثاني:جريمة عصابات الأحياء

نظرًا لما تسببت به عصابات الأحياء من انعدام للأمن في المناطق السكنية، وبسبب عجز السلطات المختصة عن احتوائها نظرًا لقصور التشريع الوطني الساري عن تغطية جميع أشكال جرائمهم، تم إصدار الأمر 03/20 المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها.

الفرع الأول:تعريف جريمة عصابات الأحياء

عرف المشرع الجزائري بموجب الأمر 20-03 عصابات الأحياء بأنها: كل مجموعة، تحت أي تسمية كانت مكونة من شخصين أو أكثر، ينتمون إلى حي سكني واحد أو أكثر، تقوم بارتكاب فعل أو عدة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو في أي حيز مكاني آخر، أو بغرض فرض السيطرة عليها، من خلال

[1] ينظر عز الدين وداعي .المبسط في القانون الجنائي العام .الطبعة الأولى .دار بلقيس للنشر الجزائر 2019 ص77

[2] كوركيس يوسف .المرجع السابق .ص 44

الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الغير أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم، مع حمل أو استعمال أسلحة بيضاء ظاهرة أو مخبأة . ويشمل الاعتداء المعنوي، كل اعتداء لفظي من شأنه أن يخلق الخوف أو الرعب لدى الغير، كالتهديد أو السب أو الشتم أو القذف أو الترهيب أو الحرمان من حق[1]

الفرع الثاني: أركان جريمة عصابات الأحياء

الركن الشرعي:عملا بمبدأ "لا" جريمة ولا عقوبة إلا بنص فإن المشرع الجزائري لجأ في الأمر 20-03 إلى تجريم الأفعال التي نصت عليها المادة 02 منه ":" كل مجموعة، تحت أي تسمية كانت، مكونة من شخصين (2) أو أكثر، ينتمون إلى حي سكني واحد أو أكثر، تقوم بارتكاب فعل أو عدة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو في أي حيز مكاني آخر، أو بغرض فرض السيطرة عليها، من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الغير أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم، مع حمل أو استعمال أسلحة بيضاء ظاهرة أو مخبأة . ويشمل الاعتداء المعنوي، كل اعتداء لفظي من شأنه أن يخلق الخوف أو الرعب لدى الغير، كالتهديد أو السب أو الشتم أو القذف أو الترهيب أو الحرمان من حق . ويتبين لنا من نصوص هذا الأمر أن الجريمة تقوم بمجرد تكوين مجموعة من الأشخاص تنتمي إلى حي سكني أو أكثر من أجل فرض سيطرتها على حي أو عدة أحياء وتشكل تهديدا لأمنه واستقراره.[2]

الركن المادي: يقصد بالركن المادي المظهر الخارجي أو السلوك المادي أو الفعل الذي يأتيه الجاني وهو النشاط المادي الخارجي للجريمة أو حركة الجاني الاختيارية التي يترتب عليها تغيير في العالم الخارجيوقد حدده نص القانون واعتبره جريمة وبه يتحقق الاعتداء على المصلحة المحمية قانونا ولقد قام المشرع الجزائري فيالأمر 20-03 بتجريم كل

[1]أنظرالمادة 2 من الأمر 20-03 موافق عليه بالقانون 20-12 في 22-10-2020 متعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها.

[2]ينظر فوزية هامل عصابات الاحياء في ضل الأمر 20-03 مجلة الفكر القانوني والياسي العدد الاول 2022 ص1119.

السلوكات والأفعال المادية لهذه الجريمة من إنشاء أو عصابة أحياء أو تنظيم عصابة أحياء أو الانخراط فيها.

إنشاء العصابة: يمثل إنشاء العصابة اللبنة الأولى في تأسيس العصابة، ويكون ذلك من خلال طرح الفكرة على الأعضاء وإقناعهم بها، وهي دليل على تلاقي إرادة الأعضاء المؤسسين لها على هدف واحد (14 (وقد استخدم المشرع الجزائري مصطلح "الإنشاء في نص المادة 21 من الأمر رقم 20/03، بقوله: " ينشئ أو ينظم عصابة أحياء، وجعل عقوبة إنشاء عصابة أحياء في نفس المادة هي الحبس من ثلاث إلى عشر سنوات. أما التنظيم فيتصل به ترتيب العصابة وجمع أعضائها وفق هيكل تنظيمي معين ومتكامل، بحيث يمكن من خلاله تنفيذ المخططات الإجرامية للعصابة ويعتبر التنظيم خطوة متقدمة في إنشاء العصابة، وذلك من خلال تقسيم الأدوار وتوزيع المسؤوليات بين أفرادها.[1]

إدارة العصابة:يقصد به ترتيبها وجمع أعضائها داخل بنيان أو هيكل متكامل وشامل ومفصل قادرعلى تنفيذ برنامجها وبمعنى أبسط تقسيم العمل داخل العصابةوهو يمثل خطوة متقدمةوبعد ترتيب الأوضاع داخل العصابة يتم فيه توزيع مسؤوليات العمل وتقسيمه علىأعضائها عن طريق قادتها وذلك بعد تقسيمها إلى كوادر وهيكلة النظام الذي تسير عليه بحيث يتضح تدرج بنائها ويفترض في التنظيم أن يكون مستمراً لمدة مناسبة مما يستدعي التروي والتفكير والإعداد لخطة التنظيم، وهو يتطلب وجود الوسائل المادية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة كي تتماشى مع الواقع ومن مقتضيات التنظيم الجيد في التشكيل الكتمان والسرية فليس من مصلحة العصابة الإعلان عن تنظيماتها كافة لأعضائها كافة.[2]

رئاسة أو قيادة العصابة:ويكون رئيس العصابة هو من يخطط ويتخذ كل القرارات والأوامر للجميع في العصابة سواء كانوا قادة او أعضاء منفذون اما القائد يتولى مهمة الإشراف وتوجيه بقية أعضاء العصابة عاقب القانون كل من تولى قيادة أو رئاسة

---

[1] فليح كمال مواجهةظاهرةعصاباتالأحياءفيالقانونالجزائري.قراءة في الأمر 20-03 مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد 08 العدد 03 ص 491.

[2]حسن حماد حميد .زينب علي حميد المواجهة الجنائية لجريمة تشكيل العصابة .دراسة تحليلية كلية القانون جامعة البصرة، ص 142.

عصابة أحياء بعقوبات مشددة، مع رفع العقوبة أكثر إذا ارتكبت الجريمة مع توفر ظرف أو أكثر من الظروف الواردة في نص المادة 29 من هذا الأمر وهذا نظرًا للخطورة الإجرامية لرئيس أو قائد العصابة فربما ردعه قد يؤدي إلى ارتداع باقي أعضاء العصابة وتفككها.[1]

الأعضاء المنفذون: ويتولون المهام التنفيذية للتشكيل وهم ملزمون باحترام هذا التسلسل بشكل حازم حيث لا يسمح للعضو بأن يتعامل إلا مع القيادات التي تعلوه مباشرة ويتحدد عدد الأعضاء تبعاً لاحتياجات العصابة وهم عادة مجردون من كل أحساس بضمير وأخلاق وهم يتحدون كل نظام وقانون ويمارس الأعضاء المنفذون أعمالهم فمنهم : القتلةواللصوص والمزورونوقد نصتالمادة 21 من الأمر رقم 20-03 على الأعضاء المنفذين بأنهم:

-كل من ينخرط أو يشارك بأي شكل كان في عصابة أحياء مع علمه بغرضها.

-كل من يقوم بتجنيد شخص أو أكثر الصالح عصابة أحياء.[2]

فئة الدعم والإسناد: وقد نصت المادة 23 من الأمر رقم 20/03 على أشكال المساعدة والدعم التي تتلقاها العصابة والتي تتمثل في:

-تشجيع أو تمويل عن علم بأي وسيلة كانت، عصابة أحياء تدعيم أنشطة أو أعمال عصابة أحياء أو نشر أفكارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

-تقديم لعضو أو أكثر من أعضاء عصابة أحياء مكانا للاجتماع أو الإيواء.

- إخفاء عمدا عضوا من أعضاء عصابة أحياء، مع علمه أنه بارتكابه إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر رقم 20/03)، أو أنه محل بحث من السلطاتالقضائية.أن يحول عمدا دون القبض على عضو من أعضاء عصابة أحياء أو يساعده على الاختفاء أو الهروب.[3]

---

[1]فريد روابح، منهج المشرع الجزائري في مواجهة عصابات الأحياء.كلية الحقوق والعلوم السياسية سطيف 2. 2022 ص 16.

[2]ينظر حسن حماد حميد، زينب علي حميد المرجع السابق ص145.

[3]فليح كمال المرجع السابق ص 493

الركن المعنوي:

يتمثل القصد الجنائي العام في اتجاه إرادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة مع علمه بعناصرها، وهذا النوع من القصد يجب أن يتوافر في جميع أنواع الجرائم العمدية دون استثناءأما القصد الجنائي الخاص فهو يتطلب بالإضافة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي عن إرادة وعلم بعناصره، اتجاه إرادة الجاني إلى تحقيق غاية أو واقعة تخرج عن عناصر هذا الفعل، ولا يمكن تصور وجود قصد خاص دون وجود القصد العام وبالنسبة لجريمة عصابات الأحياء فإن إرادة الجاني اتجهت إلى إنشاء او تنظيم او الانخراط في عصابات الأحياء والقيام بالأفعال المجرمة المنصوص عليها في الأمر 20-03 مع علمه ان القانون يعاقب عليها.[1]

حيث انه لا يكفي فيها توفر القصد الجنائي العام، بل لا بد أن يبحث القاضي عن هدف أو قصد أو غرض العصابة من ارتكاب جرائمها، حيث يتمثل هذا الغرض في خلق جو من انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو أي حيز مكاني آخر، أو يتمثل في فرض السيطرة عليها، والمستقرئ للنص يلاحظ أن المشرع في تحديد مكان ارتكاب الجريمة أخذ بمبدأ الشرعية بطابعه المرن المستحدث إذ لم يحدد المكان تحديدا حصريا بل تركه مفتوحا ليستوعب النص أي مكان آخر لم يشمله النص بدليل عبارة "أو أي حيز مكاني آخر.

[1]ينظر ضريف شعيب. محاضرات النظرية العامة للجريمة.كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باجي مختار عنابة 2023/2022 ص 66.

ملخص الفصل الأول:

فـي هـذا الفصـل، تناولنـا بالتفصـيل صـور الاتفـاق الجنـائي. فـي المبحـث الأول، ناقشنا الصور التقليدية للاتفاق الجنائي والتي هدف إلى المساس بالأمن العام وأمن الدولة وارتكاب جنايات أو جنح، وركزنا على جريمة تكوين جمعية الأشرار من خلال تعريفها وتحديد أركانها، بالإضافة إلى مناقشة جريمة المؤامرة تعريفها و وبيان أركانها في التشريع الجزائري وبعض التشريعات الأخرى.

أما في المبحث الثاني، فقد تطرقنا إلىالصور المستحدثة للاتفاق الجنائي، وهي الجريمة المنظمة. وناقشنا جريمة عصابات الأحياء التي تمس بالأمن العام وتخلق جو من انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية من خلال تعريفها وتحديد أركانها في التشريع الجزائري.

الفصل الثاني

أصبحت الجرائم المنظمة والخطيرة أكثر تعقيدًا وتطورًا في أساليبها الإجرامية، مما يتطلب من الجهات المعنية بمكافحتها مواكبة هذا التطور واستخدام أحدث الأساليب والتقنيات العلمية في التحري والكشف عنها. ومن الإيجابيات أن المشرع الجزائري قد استجاب لهذا الواقع وأقر قواعد قانونية وإجرائية جديدة تتيح استخدام أساليب تحري خاصة على غرار الأساليب العادية التي صارت لا تواكب تطور بعض الجرائم وخطورتها

وبما أن المشرع الجزائري لم يتطرق لجريمة الإتفاق الجنائي مثل بعض التشريعات في قانون العقوبات إلى انه قام بتجريم صور الاتفاق الجنائي وقام بوضع عقوبات رادعة لها عقوبات أصلية وأخرى تكميلية

المبحث الأول: أساليب التحري

القواعد الإجرائية الجديدة التي تضمنها الأمر الرئاسي 20/03 لمكافحة عصابات الأحياء تهدف إلى التصدي بفعالية لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد الأمن والنظام العموميين. وتتلخص أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

تحريك الدعوى العمومية تلقائياً من قبل النيابة العامة في حالات الجرائم المرتبطة بعصابات الأحياء، دون الحاجة لتقديم شكوى من الضحاياالسماح لجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات الأحياء بتقديم شكاوى وبالتأسيس كطرف مدني في القضايا المتعلقة بهذه الجرائموإمكانية استخدام أساليب التحري الخاصة كالتسليم المراقب والتصنت والترصد من أجل جمع الأدلة بشكل أكثر فعالية ..اعتبار جرائم عصابات الأحياء من قبيل الجريمة المنظمة التي تتطلب إجراءات واستراتيجيات خاصة للتصدي لها .يتضح أن هذه الإجراءات تهدف إلى تسهيل عملية التحري والتحقيق ومواجهة الأساليب الإجرامية المتطورة لهذه العصابات، من خلال إشراك مختلف الجهات المعنية وتوفير الصلاحيات والوسائل اللازمة للأجهزة القضائية والأمنية[1]

المطلب الأول:الأساليب العادية

الفرع الأول: المعاينة

خلافا لشهادة الشاهد واعتراف المتهم، وسماع المدعي المدني واستجواب المتهم، اللذين قد يتأثران بدوافع معينة قد تدفعهما إلى الكذب عن عمد أو إلى الخطأ في التقدير، فإن المعاينة تقدم صورة موضوعية لا تكذب ولا تحابي ولا تخدع، إذ تمنح قاضي التحقيق رؤية واقعية لمسرح الجريمة والأدلة المادية المرتبطة بها. وتكون المعاينة أكثر جدوى في الوصول إلى الحقيقة عندما تجرى في مرحلة التحقيق الابتدائي، حيث لا يكون قد مضى وقت طويل على وقوع الجريمة، فتكون معالمها لا تزال قائمة، وهذا قد يفسر عدم نص المشرع على إجراء المعاينة إلا في هذه المرحلة. والمعاينة المادية، كإجراء من إجراءات التحقيق، هي اطلاع قاضي التحقيق على أشياء ذات صلة بالتحقيق، وغالباً ما يشار إليها بإثبات الحالة، بمعنى إثبات حالة الأشخاص والأشياء والأماكن المرتبطة بالواقعة

[1] ينظر رياض بركات مسيكة محمد الصغير اليات الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها المجلد السادس –العدد الثاني جوان 2021ص 45

الإجرامية محل التحقيق. وقد تتم المعاينة المادية بأي حاسة من الحواس، لدرجة أنها سميت في بعض القوانين بالكشف الحسي، ولا شك أن التحقيق الخالي من المعاينة يكون غالباً معيباً ومشوباً بالقصور والإهمال من جانب قاضي التحقيق.

أ_طبيعة المعاينة: على الرغم من أن المشرع الجزائري جعل المعاينة أول إجراء عملي نص على إمكانية لجوء قاضي التحقيق إليه كمحقق، إلا أن هذا الإجراء يعد من إجراءات التحقيق البحتة أو الإدارية، أي ليس إجراءً قضائياً يجب على قاضي التحقيق توليه شخصياً. فوفقاً للمادة 138 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، يجوز دائماً لقاضي التحقيق تكليف ضابط من ضباط الشرطة القضائية بإجراء المعاينة بطريق الإنابة القضائية، كما يمكنه إجراؤها في غياب المتهم أو محاميه.

ب_طلب إجراء المعاينة: وإن منح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري أطراف الدعوى الحق في تقديم طلب إلى قاضي التحقيق لإجراء معاينة (المادتان 69 و69 مكرر)، إلا أن إجراءها من عدمه يبقى متروكاً لتقدير قاضي التحقيق واختياره، وكل ما عليه إذا طلبها أحد الأطراف ورأى عدم موجب لإجرائها هو إصدار أمر مسبب بذلك.

ج _إجراءات المعاينة المادية: إذا قرر قاضي التحقيق الانتقال لإجراء معاينة مادية، يكون ملزماً بالإجراءات الشكلية المنظمة لعملية الانتقال من: إخطار النائب العام، الاستعانة بكاتب للتحقيق، استدعاء كل من يمكنه المساهمة في حسن سير الإجراء من شرطة قضائية وأعوان أمن وخبراء وفنيين ومهنيين. وبعد انتهاء المعاينة، يحرر قاضي التحقيق محضراً يذكر فيه تاريخها ومكانها، واسمه ولقبه وكذلك اسم ولقب كاتب التحقيق والنائب العام الذي صاحبه، ويشير إلى الأشخاص الذين أخذت أقوالهم، ثم يسرد بالتفصيل والترتيب جميع الإجراءات التي قام بها بشكل يجعل المحضر مفهوماً وواضحاً لقضاة المحكمة عند اطلاعهم عليه. ويتم التوقيع على كل صفحة من قبل قاضي التحقيق وكاتبه والخبير إن وجد، ولا حاجة لتوقيع النائب العام، لكن توقيعه يعطي المحضر حجية أكبر. وتُرفق البيانات الخاصة بالموقع والصور التي التقطت بالمحضر لاحقاً.

د_وقت إجراء المعاينة: إن المعيار الوحيد الذي يهتدي به قاضي التحقيق في اختيار الوقت المناسب لإجراء المعاينة هو النتائج التي سيجنيها من المعاينة للمضي قدماً في إجراءات التحقيق وإظهار الحقيقة.

هـ_ نتائج المعاينة: يستهدف الانتقال للمعاينة عادة أمرين: الأول، منح قاضي التحقيق أو من ينتدبه فرصة إدراك الجريمة ومرتكبها بشكل مباشر، والوقوف على طبيعة مسرح الجريمة أما ثانيا لجمع الأدلة التي تخلفت عن الجريمة وكل ما يفيد في كشف الحقيقة سواء لأنه أُستخدم في إحداث الجريمة أو كان قد تخلف عنها.[1]

الفرع الثاني: التفتيش

إجراء التفتيش هو إحدى الإجراءات التحرية التي تهدف إلى البحث عن أدلة في مساكن الأفراد، ويتم إجراؤه من قبل عون الشرطة أو الدرك تحت إشراف وإدارة ضابط شرطة قضائية. ويخضع التفتيش لقواعد وأنظمة مختلفة تبعًا لنوع التحريات، حيث يختلف النظام القانوني للتفتيش بين ما إذا كان ناتجًا عن جريمة متلبس بها، أو عن تحقيق أولي، أو عن إنابة قضائية.

ونظرًا لكون التفتيش يشكل مساسًا بحريات الأشخاص، فإنه يخضع لأحكام تنفيذية محددة، تختلف جسامتها بالنظر إلى المكان محل التفتيش، وأي خروج عن الشكلية المتطلبة يؤدي إلى بطلان إجراء التفتيش. ولصحة إجراء التفتيش، يتعين توافر شروط عامة، تتمثل فيما يلي:

1- حضور الشخص الذي يجرى التفتيش في مسكنه: حيث يتعين حضور صاحب المسكن، إلا أنه يمكن إتمام هذا الإجراء في غيبته إذا كان غائبًا أو هناك استحالة حضوره، وفي هذه الحالة يتعين على القائم بالتفتيش أن يعين ممثلًا عنه، وفي حالة تعذر ذلك، يعين شاهدين ليسا في علاقة تبعية له.

2- الزمن: لا يمكن أن يبدأ التفتيش المنزلي قبل الساعة الخامسة صباحًا ولا بعد الثامنة مساءً، غير أن هذا التقييد الزمني يرفع في حالتين، بحيث يمكن إجراء التفتيش في أي وقت من أوقات النهار أو الليل، كما هو الحال بالنسبة لطبيعة بعض الجرائم أو الأماكن المفتوحة للعامة وترددهم عليها، كالفنادق والملاهي وغيرها.

[1] عمارة فوزي, محاضرات حول التحقيق الجنائي (الجزاء الأول), سنة أولى ماستر, تخصص قانون العقوبات والعلوم الجنائية, جامعة الإخوة منتوري, قسنطينة, 2020, ص 20_21.

3- استظهار الإذن: تحت طائلة بطلان التفتيش وما ترتب عنه من أدلة، يجب على الضابط استظهار الإذن بالتفتيش لصاحب المكان الذي يراد تفتيشه.[1]

الفرع الثالث: الاستجواب

أولا- الاستجواب عند الحضور الأول:

من خلال سرد نص المادة 100 من ق إ ج بكامله يتبين الخطوات التي يجب على قاضي التحقيق أن يخطوها بحذافيرها وإلا ترتب على ذلك البطلان طبقا لنص المادة 157 من ق إ ج. بمجرد اتصال قاضي التحقيق بالملف يباشر مهامه المنوطة به قانونا:

1:يبدأ بالتعرف على هوية المتهم الكاملة من خلال وثيقة الهوية الموجودة عنده ويطابق ذلك مع ما هو موجود بالملف.

2:يخطره بالتهمة المنسوبة إليه وبتاريخ الواقعة ومكانها.

3: ينبهه بأنه حر في عدم الإدلاء بأي تصريح حول هذه التهمة إلا بحضور محاميه إذا سبق له اختيار محام، وإذا لم يكن له محاميا وطلب مهلة لاختياره أعطاه قاضي التحقيق المهلة اللازمة لذلك، وتكون لقاضي التحقيق السلطة التقديرية له في تحديد المدة بحسب مجرى التحقيق .أما إذا لم يختر المتهم محاميا للدفاع عنه عين له قاضي التحقيق محاميا عنه تلقائياإذا طلب منه ذلك[2].

ويتعين علىقاضي التحقيق أن ينوه عن ذلك بالمحضر (المادة 100 من ق إ ج) .وفي النهاية إذا رأى قاضي التحقيق إبقاء المتهم طليقا يطلب منه إخطاره بكل تغيير يطرأ على عنوانه، وأن يمثل أمامه كلما تم استدعائه. وقد يرى قاضي – التحقيق ضرورة تقييد حرية المتهم أصدر في حقه أمرا بوضعه تحت الرقابة القضائية طبقا للمادة 125 مكرر 1 من ق إ ج. أما إذا رأى ضرورة سلب حرية المتهم لحسن سير التحقيق أصدر ضده أمرا بوضعه في الحبس المؤقت طبقا للمادة 123 من الأمر 15-02 المؤرخ في 23 يوليو 2015 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية. وفي هذه الحالة وجب على قاضي

[1] ينظر, شرارية محمد, مطبوعة بيداغوجية بعنوان قانون الإجراءات الجزائية, السنة الثانية جذع مشترك, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة 08 ماي 1945, قالمة, 2017-2018, ص 53_54.

[2] عبد الرحمان خلفي.محاضرات في الإجراءات الجزائية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة عبد الرحمان ميرة, بجاية 2017/2016, ص229.

التحقيق أن ينبه المتهم بأن له أجل ثلاثة أيام لإستئناف أمر الوضع في الحبس طبقا للمادة 123 مكرر من الأمر 15-02 المذكور أعلاه. وأخيرا وجب على قاضي التحقيق أن يشير في المحضر إلى كل إجراء من الإجراءات السالفة الذكر وإلا أُعتبر المحضر باطلا.[1]

ثانيا: الإستجواب في الموضوع

يتميز الاستجواب في الموضوع أو الاستجواب في الأساس بأنه يشكل مواجهة المتهم بالتهمة الموجهة إليه ومناقشتها معه بشكل تفصيلي، فضلاً عن مجابهته بالأدلة القائمة ضده. ووفقاً للمبدأ العام، لا يجوز إجراء الاستجواب في الموضوع إلا من قبل سلطة التحقيق خلال مرحلة التحقيق الابتدائي، أو سلطة الحكم أثناء التحقيق النهائي في الجلسة. وبالنسبة للنيابة العامة، فلا تملك صلاحية استجواب المتهم في الموضوع حسب الأصل، باستثناء حالات الجنح المشهودة أو ما يُعرف بالجرم المشهود طبقاً للمادة 339 مكرر 03 من الأمر 15-02 والمادة 58 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، وهي حالة الجنايات.على الرغم من عدم وجود فائدة من استجواب المتهم من قِبل وكيل الجمهورية في حالة الجنايات، نظراً لإحالتها بشكل إلزامي على قاضي التحقيق الذي يملك صلاحية استجواب المتهم بارتكابها، إلا أن دور وكيل الجمهورية في هذه الحالة يقتصر على توجيه الاتهام للمشتبه فيه بعد سماعه دون استجوابه.

ويختلف الاستجواب في الموضوع عن المواجهة التي تعني مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود وجهاً لوجه، حيث يُواجه بأقوالهم فيما يتعلق بالجرم المنسوب إليه والأدلة المستمدة من هذه الأقوال. فإذا كان الاستجواب في الموضوع يُقصد به مواجهة المتهم بالتهمة الموجهة إليه والأدلة القائمة ضده ومناقشتها معه بالتفصيل، فإن المواجهة تعني مواجهة المتهم بمتهم آخر أو شاهد بشأن الأقوال التي أدلى بها حول الواقعة أو ظروفها، بحيث يتمكن من تأييدها أو نفيها.

[1] علي شملال.المستحدث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية.الكتاب الثاني, دار هومة, الجزائر, 2017, ص 48.

وفـي الواقـع، تأخـذ المواجهـة حكـم الاسـتجواب فـي الموضـوع وتخضـع لأحكامـه. لـذلك، تنـاول المشـرِّع الجزائـري كـلاً مـن الاسـتجواب والمواجهـة تحـت عنـوان واحـد هـو "الاستجواب والمواجهة"، وأخضـعهما لأحكام المادة 100 وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية.[1]

بعد الانتهاء من إجراء الاستجواب وتحرير المحضر الخاص بذلك، يتعين تلاوة مضمون ذلك المحضر على المتهم والتوقيع عليه من طرف قاضي التحقيق وأمين ضبط التحقيق والمتهم، وهو ما يضفي على هذا المحضر الحجة على محتواه أمام المحكمة التي ستنظر الدعوى. وتوقع كل صفحة من صفحاته، فإن رفض المتهم التوقيع أو تعذر عليه ذلك. ذكر ذلك بالمحضر بعبارة "رفض التوقيع". وإذا حدث أي محو أو شطب أو تحشير، فيجب قانونا مصادقة قاضي التحقيق وكاتبه والمتهم على ذلك[2].

ثالثا:الإستجواب الإجمالي

تنص المادة 108 من ق إ ج ..... يجوز لقاضي التحقيق في مواد الجنايات إجراء استجواب إجمالي قبل إقفال التحقيق" نلاحظ أن الترجمة لنص المادة 108/2 لم تكن دقيقة؛ ذلك أن التحقيق في الجنايات وجوبي في النص الفرنسي وجوازي في النص العربي، والمعمول به أن قضاة التحقيق يجرون تحقيقا إجباريا في مواد الجنايات واختياريا في مواد الجنح إذا رأوا داعيا لذلك و ذلك قبل إقفال التحقيق .يهدف التحقيق الإجمالي إلى مراجعة الوقائع وتلخيصها وإبراز الأدلة التي سبق جمعها خلال مراحل التحقيق وإكمال أي نقص يري قاضي أنه لازما أو ضروريا في التحقيق.[3]

المطلب الثاني:أساليب التحري الخاصة

الفرع الأول:اعتراض المراسلات:

[1] ينظر,علي شملال, المرجع نفسه, ص49.

[2] محمد حزيط اصول الإجراءات الجزائية في الجزائري.دار بلقيس للنشر .الطبعة الثالثة .الدار البيضاء الجزائر 2022 ص226

[3] عبد الرحمان خلفي المرجع السابق ص233

نـص عليـه المشـرع الجزائـري فـي المـادة 65 مكـرر 5 مـن قـانون الإجـراءات الجزائيـة، دون تقـديم تعريـف محـدد لـه. ويقصـد بـه اعتـراض جميـع أشـكال المراسـلات المكتوبـة، سـواء المرسـلة عبـر البريـد أو البـرق أو الرسـائل الخاصـة بالإضـافة إلـى المطبوعات والطرود والبرقيات الموجودة لدى مكاتب البريد، سواء كانت مغلقة أو مفتوحة. وقد نص المشرع على اعتراض المراسلات التي تتم عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية، باستثناء الرسائل الخطية المرسلة عبر البريد. ويتميز هذا الإجراء بأنه يتم خلسة دون علم أو موافقة الشخص المشتبه فيه، مما يمس بحقه في سرية محادثاته. ولكن، تغليباً للمصلحة العامة وضمان سير التحقيق بشكل سليم للوصول إلى الحقيقة، أقره المشرع.

الفرع الثاني: تسجيل الأصوات:

يُعرف بأنه التنصت على المحادثات الخاصة للأشخاص المشتبه بهم، حيث يتطلب أمر المراقبة التنصت على المحادثات وسماعها لأنه لا يمكن مراقبتها ومتابعتها ومعاينتها دون التنصت عليها. وقد نص عليه المشرع الجزائري في المادة 65 مكرر 05[1] الفقرة 2، بأنه وضع الترتيبات التقنية، دون موافقة المعنيين، من أجل التقاط وتثبيت وبث وتسجيل الكلام المتفوه به بصفة خاصة أو سرية من قبل شخص أو أكثر في أماكن خاصة أو عامة. ومع التطورات التكنولوجية الحديثة ظهرت أجهزة تمكن من الحذف والإضافة والتغيير في الصوت بمهارة عالية. ويعتبر التسجيل الصوتي انتهاكاً لحقوق الإنسان وحرمة حياته الخاصة، لذلك نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام 1948 في المادة 12 على عدم جواز التدخل المفروض في حياة الشخص الخاصة وعائلته، وعدم المساس بشرفه وسمعته. كما تنص العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية على ضرورة توفير ضمانات قضائية كافية لاستخدام التنصت والتسجيل الصوتي في التحقيقات الجنائية.

الفرع الثالث:التقاط الصور:

[1] انظر المادة 65 مكرر 05 من الأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

تعد عملية التقاط الصور إحدى الأساليب الحديثة التي أقرها المشرع الجزائري ضمن إجراءات التحري الخاصة، حيث نصت المادة 65 مكرر 09[1]من قانون الإجراءات الجزائية على هذا الإجراء. وقد شهدت تقنيات التصوير تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الكاميرات صغيرة الحجم وعالية الجودة، مما يسهل حملها وتركيبها في أي مكان بسهولة. بل إن بعض هذه الكاميرات المتطورة قادرة على التصوير في الظلام الدامس باستخدام الأشعة تحت الحمراء. إلا أن هذه التقنيات تثير مخاوف تتعلق بحماية الخصوصية وحريات الأفراد، لذا يجب توافر شروط معينة لالتقاط الصور، من بينها:

_ الحصول على إذن كتابي من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق حسب الحالة.

_ وجود ضرورة ملحة تستدعي اللجوء إلى هذا الإجراء، وهي ارتكاب إحدى الجرائم السبع المنصوص عليها في المادة 65 مكرر 05 من قانون الإجراءات الجزائية.

وبالتالي، فإن التقاط الصور يخضع لضوابط قانونية صارمة لحماية الحقوق والحريات الفردية، وتحقيق التوازن بين مقتضيات العدالة الجنائية وضمان احترام الخصوصية.[2]

الفرع الرابع: التسرب

من أجل كشف الحقيقة في الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المادة 65 مكرر 15[3] منح المشرع الجزائري القاضي المحقق السلطة، ولو بشكل غير مباشر من خلال

---

[1] تنص المادة 65 مكرر 9 من الأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم على أنه:" يحرر ضابط الشرطة القضائيةالماذون له او المناب من طرف القاضي المختص محضرا عن كل عملية اعتراض وتسجيل المراسلات وكذا عنعمليات وضع الترتيباتالتقنيةوعمليات الالتقاط والتثبيتوالتسجيل الصوتي او السمعي البصرييذكر بالمحضر تاريخ وساعة بداية هذه العمليات والانتهاء منها".

[2] ينظر, حاج أحمد عبد الله وقاشوش عثمان, أساليب التحري الخاصة وحجيتها في الإثبات الجنائي في التشريع الجزائري, المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية, كلية الحقوق, المجلد 06, العدد 02, جامعة تيسمسيلت, ص 341,342.

[3] المادة 65 مكرر 15 من الأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم على أنه:" يجب ان يكون الاذن المسلم تطبيقا للمادة 65 مكرر 11أعلاه مكتوبا و مسببا و ذلك تحت طائلة البطلان .تذكر في الاذن الجريمة التي تبرر اللجوء الى هذا الاجراء وهوية ضابط الشرطة القضائية الذي تتم العملية تحت مسؤوليته .ويحدد هذا الاذن مدة عملية التسرب التي لا يمكن ان تتجاوز اربعة (4) اشهر،يمكن ان تجدد العملية حسب مقتضيات التحري او

ضابط أو عون الشرطة القضائية، للقيام بعملية اندماج وتسرب في صفوف المجرمين بإخفاء هويته الحقيقية وصفته، وتقمص دور يرتبط بنشاطات المتهمين المراد كشف حقيقتها. وقد أطلق المشرع على هذا النوع من التنكر والاندماج مصطلح "التسرب"، وعرفه بأنه قيام ضابط أو عون الشرطة القضائية تحت إشراف ضابط الشرطة القضائية المسؤول عن تنسيق العملية، بمراقبة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جناية أو جنحة، من خلال إيهامهم بأنه فاعل معهم أو شريك أو تواطئ، من خلال هذا التعريف، يتضح أن المشرع الجزائري سمح للقاضي المحقق عن طريق ضابط أو عون الشرطة القضائية، بالقيام بعملية اختراق عصابات الإجرام للوصول إليها، وذلك عبر التمويه وإيهام المتهمين بأنه فاعل أصلي معهم أو شريك أو متواطئ في الجريمة، حتى يكسب ثقتهم ويكشفون أمرهم له. ولتحقيق هذه الغاية، سمح المشرع للمتسرب باستخدام أساليب غير مشروعة مثل إخفاء هويته وصفته، وانتحال هوية مستعارة، وعند الضرورة، ارتكاب جرائم لتبديد الشكوك، وحيازة أو نقل أو تسليم أو إعطاء مواد أو أموال أو منتوجات أو وثائق أو معلومات متحصل عليها من ارتكاب الجرائم أو مستخدمة في ارتكابها للمتهم أو المتهمين .كما سمح المشرع أيضا المتسرب باستخدام أو وضع تحت تصرف المتهم أو المتهمين الوسائل ذات الطابع القانوني أو المالي، وكذلك وسائل النقل أو التخزين أو الإيواء أو الحفظ أو الاتصال، دون أن تشكل هذه الأفعال تحريضا على ارتكاب الجريمة من جانبه. يتضح من ذلك صعوبة وتعقيد عملية التسرب، حيث يتطلب تنفيذها ربط علاقات مع الأشخاص المشتبه فيهم والاتصال بهم بشتى الطرق، سواء المباشرة أو غير المباشرة، حتى لو اقتضى الأمر المشاركة في نشاط الخلية الإجرامية وفقا لمتطلبات العملية، مع ضرورة الحفاظ على السرية المهنية إلى حين تحقيق الهدف من العملية[1].

التحقيق ضمن نفس الشروط الشكليةوالزمنية .و يجوز للقاضي الذي رخص بإجرائها أن يأمر، في اي وقت، بوقفها قبل انقضاء المدة المحددة .تودع الرخصة في ملف الاجراءات بعد الانتهاء من عملية التسرب".

[1] ينظر رويس عبد القادر, أساليب التحري الخاصة وحجيتها في الإثبات الجنائي, المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية, العدد 03, جامعة مستغانم, 2017, 41_42.

المبحث الثاني: العقوبات المقررة الاتفاق الجنائي

في البداية نعيد استرجاع تعريف العقوبة والتي هي الجزاء الجنائي الذي ينص عليه القانون ويحكم به الفضاء وتنفذه السلطة العامة قسرا على الشخص المدان بعد ثبوت مسؤوليته عن ارتكاب فعل مجرم والذي يهدف إلى إيلامه على قدر الضرر الذي أحدثه وهذا قصد إصلاحه واقتضاء المجتمع لحقهوتتوفرعناصرها وجود نص قانوني جنائي يجرم الفعل ويرصد له جزاءا، وهو المعبر عنه بشرعية العقوبة وجود جاني قد ارتكب هذا الفعل، بحيث يكون مسئولا جنائيا، ولا يتعلق به أي مانع من موانع العقاب صدور حكم قضائي نهائي وبات بإدانة المتهم و توقيع العقاب عليه[1]وسنتطرق في ما يأتي لعقوبات جريمة الاتفاق الجنائي كل صورة على حدة .

المطلب الأول: العقوبات الأصلية

الفرع الأول: عقوبات جريمة تكوين جمعية أشرار والجماعة الإجرامية المنظمة

أولا: الجزاء المقرر للشخص الطبيعي

الاشتراك في جمعية الأشرار أو الجماعة الإجرامية المنظمة:

يعاقب على الاشتراك في جمعية الأشرار أو في الجماعة الإجرامية المنظمة، بالسجن المؤقت من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج ، إذا تم الإعداد لارتكاب جناية أو أكثر. وتكون العقوبة الحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، إذا تم الإعداد لارتكاب جنحة أو أكثر.

تنظيم جمعية الأشرار او الجماعة الإجرامية المنظمة أو قيادتها:

يعاقب منظم جمعية الأشرار أو الجماعة الإجرامية المنظمة أو من يباشر فيها أية قيادة كانت، بالسجن المؤقت من عشر (10) سنوات إلى عشرين (20) سنة وبغرامة من 1.000.000 دج إلى 5.000.000 دج.[2]

---

[1]رابح بوسنة.محاضرات النظرية العامة للجريمة والعقوبة.كلية الحقوق واالعلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة .2023/2022. ص179.

[2]أنظرالمادة 178من الأمر 66-155 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم.

إعانة مرتكبي جرائم جمعية الأشرار والجماعة الإجرامية المنظمة :

المادة 178 (معدلة ق 24-06يعاقب بالسجن المؤقت من خمس (5) سنوات إلى عشر (10) سنوات، كل من أعان مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في المواد 176 و 176 مكرر و 177 مكرر بأن زودهم بآلات لارتكابها أو وسائل للمراسلة أو مساكن أو أماكن للاجتماع وهو يعلم بنشاطهم الإجرامي.

الإعفاء من العقوبة:

الإعفاء من العقوبة يستفيد من عذر معفي من العقوبة الجاني الذي يقوم بالكشف للسلطات المختصة (القضائية أو الإدارية عن الجمعية ويمكنها من التعرف عن باقي المشاركين. وتوقف المادة 179 .ق. ع الاستفادة من هذا العذر على شرطين متلازمين وهما : أن يتم إبلاغ السلطات قبل أي شروع في الجناية وقبل مباشرة المتابعة القضائية.[1]

الجزاء المقرر للشخص المعنوي:

تنص المادة 177 مكرر 1 على المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي عن الجرائم المنصوص عليها في المواد 176 و176 مكرر و 177 من قانون العقوبات

ويعاقب بالغرامة التي تساوي خمس (5) مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي المنصوص عليها في المادة 177 من هذا القانون .ويتعرض أيضا لواحدة أو أكثر من العقوبات الآتية

1- مصادرة الشيء الذي استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها،

2- المنع لمدة خمس (5) سنوات من مزاولة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، النشاط الذي أدى إلى الجريمة أو الذي ارتكبت الجريمة بمناسبته،

3- الإقصاء من الصفقات العمومية لمدة خمس (5) سنوات،

4- غلق المؤسسة أو فرع من فروعها لمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات،

5- حل الشخص المعنوي.[2]

[1] احسن بوسقيعة المرجع السابق ص 486

[2] أنظرالمادة 177مكرر 1 من الأمر 66-155 المتضمن ق.ع .ج المعدل والمتمم

الفرع الثاني: العقوبات المقررة لجريمة المؤامرة

إختلـف تكيـف المشـرع الجزائـري الجريمـة المـؤامرة هـل جنايـة أم جنحـة وذلـك بـاختلاف صـور العقوبـة علـى هذه الجريمـة الـوارد بينهـا فـي نـص المـادة 78 مـن قـانون العقوبات حيث فرق بين ثلاث حالات للعقوبة على جريمة المؤامرة تختلف باختلاف تحقق النتيجة المجرمة أو عدم تحققها حسب نص المادة 77 من قانون العقوبات الجزائري هذه الحالات التي نوردها تبعا بالشكل الآتي:

أولا – حالة تحقق النتيجة المجرمة حسب نص المادة 77 من قانون العقوبات الجزائري وهو ما ذهبت إليه نص الفقرة الأولى من المادة 78 قانون عقوبات [1]والتي تنص على انه المؤامرة التي يكون الغرض منها ارتكاب الجنايات المنصوص عليها في المادة 77 يعاقب عليها بالسجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة إذا تلاها فعل ارتكب أو بدئ في ارتكابه للإعداد لتنفيذها. فإذا ما وجد اتفاق يرمي إلى تحقيق إحدى الجنايات المنصوص عليها في المادة 77 من قانون العقوبات الجزائري على النحو الذي حددناه في عنصر شروط اتفاق المؤامرة – الشرط الثالث، مع تحقق هذه النتيجة المجرمة. فإننا نكون أمام جناية مرتكبها يعاقب بالسجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة[2]

ثانيا – حالة عدم تحقق النتيجة المجرمة حسب نص المادة 77 من قانون العقوبات وهو ما جاء المادة 2/78 من قانون العقوبات :وتكون العقوبة السجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات إذا لم يكن قد تلا المؤامرة فعل ارتكب أو بدئ في ارتكابه للإعداد لتنفيذها.[3]

ثالثا– كل من يعرض تدبير مؤامرة بغرض التوصل إلى ارتكاب الجنايات المنصوص عليها في المادة 77 دون أن يقبل عرضه:عاقب بالحبس من سنة إلى عشر سنوات وبغرامة من 20.000 إلى 100.000 دينار ويجوز علاوة على ذلك أن يمنع الفاعل من ممارسة جميع الحقوق المشار إليها في المادة 14 من هذا القانون أو بعضها[4]

---

[1] ابن عمران إنصاف. محمد المهدي بكراوي .مرجع سابق ص58

[2] ابن عمران إنصاف. محمد المهدي بكراوي .مرجع سابق ص58

[3]أنظرالمادة 2/78 من الأمر 66-155 المتضمن ق.ع .ج المعدل والمتمم

[4] أنظرالمادة 4/78 من القانون نفسه

وبالنسبة للقانون المغربي يختلف عقاب المتآمر الذي ارتكب جريمة الدعوة إلى التآمر التي لم تقبل حسب الحالات التالية :

1- توقع عليه عقوبة جنائية وهي السجن من 5 إلى 10 سنوات إذا استهدفت دعوته حياة أو شخص الملك أولي العهد (الفصل 176 من ق.م

2- تصبح هذه العقوبة جنحة أي الحبس من 2 إلى 5 سنوات إذا كان موضع هذه الدعوة هو مؤامرة تهدف إلى إحدى الغايات المشار إليها في الفصل 196 من ق.ج والواردة في الفصل 177 منق ج.

3- تنزل هذه العقوبة إلى الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات إذا كان موضوع هذه الدعوة هو مؤامرة ترمي إلى تحقيق أحد أغراض الواردة في الفصل 201 الفقرة الرابعة[1]

الفرع الثالث:عقوبة جريمة عصابات الأحياء

لم يكتف المشرع الجزائري بتجريم الأفعال المادية المتصلة بعصابات الأحياء، و إنما طال التجريم سلوكات وأفعالا ليست لها نتيجة إجرامية مادية، حيث جرم المشرع في المادتين 21 و 22 من الأمر 20-30 أفعالا تتعلق إما بمرحلة إنشاء العصابة أو تقويتها عن طريق التجنيد بعد الإنشاء، أو قيادتها، و الأفعال التالية: - إنشاء أو تنظيم عصابة أحياء -الانخراط أو المشاركة، بأي شكل كان في عصابة أحياء، مع العلم بغرضها القيام بتجنيد شخص أو أكثر لصالح عصابة أحياء ..هذه الأفعال معاقب عليها بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 300.000 دج .إلى 1.000.000 دج[2]

ما من يترأس عصابة أحياء أو يتولى فيها أي قيادة، فيعاقب بالحبس من 10 سنوات إلى 20 سنة وغرامة من 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج، وعلى هذا فهذا الفعل بعد جناية . ويعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة من 2.00.000 دج إلى 500.000دج كل من يشجع أو يمول عصابة أحياء أو يدعم أنشطتها أو ينشر أفكارها أو يقدم لعضو أو أكثر مكانا للاجتماع أو الإيواء أو يخفي

[1] حرشي .المرجع السابق. ص 23

[2]ناصر وقاص. قراءة في التشريع الخاص بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها في الجزائر.مجلة السياسة العالمية .المجلد 5 العدد 3 السنة 2021 ص 736

عضوا من أعضائها أو يحول دون القبض عليهم أو يساعدهم على الاختفاء أو الهروب .ومن يجبر شخصا على الانضمام إلى عصابة أحياء أو يمنعه من الانفصال عنها يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى 12 سنة وغرامة من 500.000 دج إلى 1.200.000 دج.[1]

الاشتراك في مشاجرة أو في عصيان أو في اجتماع بين عصابات أحياء وقعت أثناءه أعمال عنف أدت إلى وفاة أحد أفرادها وعقوبتها الحبس من خمس (5) سنوات إلى خمس عشرة (15) سنة وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.500.000 دج. أما إذا ترتب على المشاجرة أو العصيان أو الاجتماع وفاة شخص من غير أعضاء العصابة فتكون العقوبة السجن المؤبد. و هنا المشرع وصف الجريمة من جنحة إلى جناية لأن عقوبة السجن المؤبد لا تكون إلا في الجنايات،. أما إذا وقعت أعمال عنف، دون أن تؤدي إلى وفاة، أثناء المشاجرة أو العصيان أو الاجتماع فتكون العقوبة الحبس من سنتين (2) إلى سبع (7) سنوات والغرامة من 200.000 دج إلى 700.000 دج[2]

وكل من يصنع أو يصلح سلاح أبيض داخل ورشة مشروعة أو غير مشروعة أو في أي مكان آخر، أو يستورد أو يوزع أو ينقل أو يبيع أو يعرض للبيع أو يشتري أو يشتريقصد البيع أو يخزن أسلحة بيضاء لفائدة العصابة، تكون عقوبته الحبس من خمس سنوات إلى 12 سنة وغرامة من 500.000 دج 200.000 دج.[3]

[1]إلهام بن خليفة. خصوصية التجريم والعقاب في جرائم عصابات الأحياء.مجلة الحقوق والحريات المجلد 9 العدد2 2021ص1226

[2]ناصر وقاص .المرجع السابق ص337

[3]إلهام بن خليفة. المرجع السابق ص1297

المطلب الثاني:العقوبات التكميلية

علاوة على العقوبات الأصلية، تطبق على الجنايات العقوبات التكميلية الإلزامية والاختيارية المقررة للجنايات، كما تطبق على الجنح العقوبات التكميلية الاختيارية المقررة للجنح، بوجه عام. وتنص المادة 9من قانون العقوبات الجزائري على أن العقوبات التكميلية هي:

1- الحجر القانوني،

2- الحرمان من ممارسة الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية،

3- تحديد الإقامة،

4- المنع من الإقامة،

5- المصادرة الجزئية للأموال،

6- المنع المؤقت من ممارسة مهنة أو نشاط،

7- إغلاق المؤسسة،

8- الإقصاء من الصفقات العمومية،

9- الحظر من إصدار الشيكات / أو استعمال بطاقات الدفع،

10- تعليق أو سحب رخصة السياقة أو إلغاؤها مع المنع من استصدار رخصة جديدة،

11- سحب جواز السفر،

12- نشر أو تعليق حكم أو قرار الإدانة.

13- المنع من الاتصال بالضحية.[1]

[1]أنظرالمادة 9 من الأمر 66-155 المتضمن ق.ع.ج المعدل والمتمم

ملخص الفصل الثاني:

تعرضنا في هذا الفصل إلى القواعد الإجرائية حيث تطرقنا في المبحث الأول لأساليب التحري حيث فصلنا بين أساليب التحري العادية والاساليب الخاصة التي تتطلبها مجابهة الجرائم الخطيرة والمستحدثة.

وتعرضنا في المبحث الثاني للعقوبات المقررة للاتفاق الجنائي والعقوبات الرادعة لها والتي قررها المشرع الجزائري وعض التشريعات الأخرى.

خاتمة

من خلال بحثنا في موضوع الاتفاق الجنائي يتضح أن جريمة الاتفاق الجنائي تشكل تحديا أمام الأنظمة القانونية والأمنية, ومن خلال ذلك وجدنا أنه من الجرائم الخطيرة التي تمس بالأمن العام وأمن الدولة مما دفع المشرع الجزائري لمواجهة هذه الجريمة من الجوانب الإجرائية والردعية بوضع نصوص تجرم الاتفاق بكل صوره سواء التقليدية أو المستحدثة وتحدد إجراءات خاصة تعتمدها الجهات المعنية في الكشف عن هاته الجريمة والتصدي لها والتي تتماشى مع خطورة هذه الجرائم على غرار المؤامرة, جمعيات الأشرار, الجريمة المنظمة وعصابات الأحياء. ومن هذا المنطلق توصلنا إلى عدة استنتاجات نذكر أهمها:

_ عالج المشرع الجزائري الاتفاق الجنائي من خلال وضع نصوص ردعية وإجرائية خاصة بصور الاتفاق الجنائي بدل النص عليه كجريمة خاصة بنص خاص.

_ أن المشرع الجزائري حدد العديد من العقوبات لجريمة تكوين جمعية أشرار فأعد عقوبات للشخص الطبيعي وكذا الشخص المعنوي، إضافة إلى العقوبات الخاصة لبعض أشكال جمعيات الأشرار.

_أن المشرع الجزائري لم يحدد كل صور جريمة المؤامرة بل اكتفى بإعطاء الإطار العام لهذه الجريمة دون الخوض في تفاصيلها. وفي هذا خروج عن المبدأ القانوني في قانون العقوبات " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص مما يجعل المواد القانونية التي تحكم هذه الجريمة عرضة لتعدد التأويل والتفاسير وهذا ما ينتقص من قيمتها، لذلك لبد من توسيع الإطار القانوني لهذه الجريمة.

_عدم تحديد وسائل المؤامرة يصعب عملية إثباتها, ولذلك لابد على المشرع الجزائري أن يحدد وسائل قيام هذه الجريمة شانه في ذلك شان باقي التشريعات العربية.

_ تجريم الأفعال المرتكبة من طرف عصابات الأحياء بموجب قانون خاص وعدم الاكتفاء بالنصوص التي تجرم الاتفاق الجماعي المنصوص عليها بقانون العقوبات.

_ أن المشرع الجزائري أجاز من خلال الأمر 20-03 استخدام الأساليب الحديثة في التحري والتي كانت مقتصرة على أنواع معينة من الجرائم المذكورة في قانون الإجراءات الجزائية.

و نظرا للانتقادات الكثيرة الموجهة للاتفاق الجنائي توصلنا إلى عدة توصيات نذكر أهمها:

_ تشجيع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتخصصة في موضوع الاتفاق الجنائي .

_ على المشرع الجزائري أن يخص جريمة الاتفاق الجنائي بنص خاص.

قائمة المصادر والمراجع

✓ **قائمة المصـــادر:**

القوانيـن والأوامر

- قانون العقوبات الأردني رقم 16 لعام 1960.
- الأمر رقم 71-28 المؤرخ في 26 صفر عام 1391الموافق لـ 22 أبريل 1971 المتضمن قانون القضاء العسكري.
- قانون العقوبات الفرنسي رقم 69-683 المؤرخ في 22 يوليو 1992.
- الأمـر 66-155 المـؤرخ فـي 18 صـفر عـام 1386 الموافـق لـ 8 يونيـو سـنة 1996 يتضـمن قـانون ج ر ج ج عـدد 49 صـادر فـي 21 صـفر عـام 1386 الموافق لـ 11 يونيو سنة 1966 معدل ومتمم.
- قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 والمعدل بالقانون رقم 95 لسنة 2003.

✓ **قائمة المـراجــع**

أولا:الكتــب

- أحسن بوسقيعة, الوجيز في القانون الجزائي الخاص,الطبعة الرابعة عشر, دار هومه للطبعة والنشر والتوزيع, الجزائر, 2012.

-أحمد محمد الرفاعي .الجرائم الواقعة على امن. الجزء الاول .دار البشير للنشر والتوزيع .عمان 1990.

-إلهام ساعد. التأصيل القانوني لظاهرة الإجرام المنظم في التشريع الدولي والوطني. دار بلقيس الدار البيضاء .الجزائر.

-عز الدين وداعي .المبسط في القانون الجنائي العام .الطبعة الأولى .دار بلقيس للنشر الجزائر .

- علي محي الدين.خصوصية المتابعة في الجريمة المنظمة في التشريع الجزائري.

- هلالـي عبد الـلاه احمد, كلية الحقوق جامعة الفيوم,الوجيز فـي شرح قانون العقوبات القسم العام.

-عبد الله أوهايبية, شرح قانون العقوبات,.بيت الأفكار ,طبعة 2022, الجزائر.

-عبود السراج شرح قانون العقوبات القسم العام, جامعة دمشق, الجزء الاول.

– علي شملال. المستحدث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائرية. الكتاب الثاني, دار هومة, الجزائر, 2017.

– فيلومين يوراكيم نصر .قانون العقوبات الخاص جرائم وعقوبات. المؤسسة الحديثة للكتاب .الطبعة الأولى لبنان 2013 .

– محمد حزيط اصول الإجراءات الجزائية في الجزائري. دار بلقيس للنشر .الطبعة الثالثة .الدار البيضاء الجزائر 2022.

–محمدعودة الجبور .الجرائم اواقعة على امن الدولة وجرائم الارهاب. دار الثقافة للنشر والتوزيع.2009.

– هشام سعد الدين .جريمة الاتفاق الجنائي .المكتب الفني للإصدارات القانونية .1999

– كوركيس يوسف داوود. الجريمة المنظمة. رسالة دكتوراه دار الثقافة. عمان الاردن 2001.

4– المقالات والمداخلات:

–أمال زواوي, إستراتيجية المشرع الجزائري في مكافحة جرائم العصابات, مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد بوضياف, المجلد 06, العدد 01, المسيلة, جويلية 2021.

–إلهام بن خليفة خصوصية التجريم والعقاب في جرائم عصابات الأحياء. مجلة الحقوق والحريات المجلد 9 العدد.2 2021.

– رويس عبد القادر, أساليب التحري الخاصة وحجيتها في الإثبات الجنائي, المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية, العدد 03, جامعة مستغانم, 2017.

– رياض بركات مسيكة محمد الصغير اليات الوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها المجلد السادس –العدد الثاني جوان 2021.

– فوزية هامل عصابات الاحياء في ضل الأمر 20–03 مجلة الفكر القانوني والياسي العدد الاول 2022.

– ناصر علي عبد الله المنصوري.جريمة الاتفاق الجنائي الماسة بأمن الدولة في التشريع الاماراتي .مجلة جامعة لشارقة.جاامعة الشارقة للعلوم القانونية .العدد2. 2021.

-ابن عمران إنصاف. محمد المهدي بكراوي. جريمة المؤامرة والإشكاليات القانونية التي تطرحها في قانون العقوبات الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم السياسية .جامعة عباس لغرور خنشلة .العدد 04 .الجزائر 2015.

-حاج أحمد عبد الله وقاشوش عثمان, أساليب التحري الخاصة وحجيتها في الإثبات الجنائي في التشريع الجزائري, المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية, كلية الحقوق, المجلد 06, العدد 02, جامعة تيسمسيلت.

-حسين بن عشي .جريمة الامتناع عن اخبار السبطات في التشريع الجزائري. مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية .العدد السابع سبتمبر 2015.

-عبد الكريم دكاني. مكافحة الجريمة المنظمة في القانون الجزائري والقانون الدولي. مجلة مدارات سياسية .المجلد رقم 2 العدد السادس سبتمبر 2018.

-عبد المنعم بن أحمد. الجريمة المنظمة عبر الوطنية مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد العاشر 2012.

-علي محي الدين. خصوصية المتابعة في الجريمة المنظمة في التشريع الجزائري. مجلة الحوكمة القانون الإقتصادي .المجلد 1 العدد 01 السنة 2021.

-عماد محمد ربيع. عبدالإلهمحمدالنوايسة جريمة المؤامرة على أمن الدولة في التشريعين الأردني والإماراتي دراسة تحليلية. مجلة البقاء للبحوث والدراسات .المجلد22 العدد1 جامهة عمان الاهلية 2019.

-فلاك مراد. المسؤولية الجنائية للشريك في القانون الجزائري. مجلة النوازل الفقهية والقانونية افريل 2018.

- فليح كمال مواجهة ظاهرة عصابات الأحياء في القانون الجزائري. قراءة في الأمر 20-03 مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية المجلد 08 العدد 03.

-ناصر وقاص قراءة في التشريع الخاص بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها في الجزائر. مجلة السياسة العالمية المجلد 5 العدد 3 السنة 2021.

- المحاضرات:

- بن عمارة محمد. محاضرات مفهوم الجريمة المنظمة دوليا ووطنيا. جامعة ابن خلدون تيارت.

– ضريف شعيب. محاضرات النظرية العامة للجريمة. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باجي مختار عنابة 2023/2022.

– شرارية محمد, مطبوعة بيداغوجية بعنوان قانون الإجراءات الجزائية, السنة الثانية جذع مشترك, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة 08 ماي 1945, قالمة, 2017–2018.

–حرشي محاضرات في القانون الجنائي الخاص .جريمتي المؤامرة والاعتداء. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ظهر المهراز فاس.2017.2018.

–حسن حماد حميد .زينب علي حميد المواجهة الجنائية لجريمة تشكيل العصابة .دراسة تحليلية كلية القانون جامعة البصرة.

–رابح بوسنة. محاضرات النظرية العامة للجريمة والعقوبة. كلية الحقوق واالعلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة .2023/2022.

–عبد الرحمان خلفي محاضرات في القانون الجنائي العام. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة عبدالرحمان ميرة .بجاية .2016.2017.

–عبد الرحمان خلفي. محاضرات في الإجراءات الجزائية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة عبد الرحمان ميرة, بجاية 2017/2016.

–عمارة فوزي, محاضرات حول التحقيق الجنائي (الجزاء الأول), سنة أولى ماستر, تخصص قانون العقوبات والعلوم الجنائية, جامعة الإخوة منتوري, قسنطينة, 2020.

–فريد روابح، منهج المشرع الجزائري في مواجهة عصابات الأحياء. كلية الحقوق والعلوم السياسية سطيف 2. 2022.

–ياسر محمد اللمعي . جريمة التحريض على العنف بين حرية الرأي وخطاب الكراهية. دراسة تحليلية مقارنة .كلية الحقوق جامعة طنطا.

الفهـــرس

المقدمـة: 1
الفصل الأول: صور الاتفاق الجنائي.....5
المبحث الأول: الصور التقليدية الاتفاق الجنائي.....6
المطلب الأول: جريمة تكوين جمعية أشرار.....6
الفرع الأول: تعريف جريمة تكوين جمعية أشرار 6
الفرع الثاني: أركان جريمة تكوين جمعية أشرار.....8
المطلب الثاني: جريمة المؤامرة.....11
الفرع الاول: تعريف جريمة المؤامرة 11
الفرع الثاني: أركان جريمة المؤامرة 13
المبحث الثاني: الصور المستحدثة للاتفاق الجنائي.....17
المطلب الأول: الجريمة المنظمة 17
الفرع الأول: تعريف الجريمة المنظمة.....17
الفرع الثاني: أركان الجريمة المنظمة.....19
المطلب الثاني: جريمة عصابات الأحياء.....21
الفرع الأول: تعريف جريمة عصابات الأحياء.....21
الفرع الثاني: أركان جريمة عصابات الأحياء 22
ملخص الفصل الأول.....26
الفصل الثاني: الأحكام الاجرائية الاتفاق الجنائي.....28
المبحث الأول: أساليب التحري 29
المطلب الأول: الأساليب العادية.....29
الفرع الأول: المعاينة.....29
الفرع الثاني: التفتيش.....31
الفرع الثالث: الاستجواب.....32
المطلب الثاني: أساليب التحري الخاصة.....35
الفرع الأول: اعتراض المراسلات.....35
الفرع الثاني: تسجيل الأصوات.....35
الفرع الثالث: التقاط الصور.....36
الفرع الرابع: التسرب.....36

المبحث الثاني: العقوبات المقررة الاتفاق الجنائي 38
المطلب الأول: العقوبات الأصلية 38
الفرع الأول: عقوبات جريمة تكوين جمعية أشرار والجماعة الإجرامية المنظمة..... 38
الفرع الثاني: العقوبات المقررة لجريمة المؤامرة 40
الفرع الثالث: عقوبة جريمة عصابات الأحياء 41
المطلب الثاني: العقوبات التكميلية 43
ملخص الفصل الثاني: 44
خاتمة.....46
قائمة المصادر والمراجع.....48
الفهرس".....54